

Distr.: General
27 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٤٤ من جدول الأعمال

تكنولوجيات المعلومات والاتصال من

أجل التنمية

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه، التقرير الخاص بمرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (المؤرخ ١٨ شباط/شباط/فبراير ٢٠٠٤) وإعلان المبادئ (المؤرخ ١٢ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) إضافة إلى خطة العمل (المؤرخة ١٢ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) بيتر موريه

السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف - بالكسبو، ١٠-١٢ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - القرارات التي اعتمدها القمة
٤٢	الثاني - الحضور وتنظيم العمل
٥٤	الثالث - المناقشة العامة
٦١	الرابع - الموائد المستديرة
٦٥	الخامس - تقرير لجنة أوراق الاعتماد
٧٠	السادس - تقرير عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة
٧٢	السابع - اعتماد إعلان المبادئ
٧٦	الثامن - اعتماد خطة العمل
٧٧	التاسع - ترتيبات مرحلة تونس من القمة
٧٨	العاشر - اعتماد مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة
٧٩	الحادي عشر - اختتام مرحلة جنيف من القمة
٨٠	الملحق ١ - قائمة الوثائق المعروضة على القمة
٨٢	الملحق ٢ ألف - تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ١: خلق فرص رقمية
٨٥	الملحق ٢ باء - تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ٢: الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيبراني
	الملحق ٢ جيم - تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ٣: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق
٨٩	الأهداف الإنمائية للألفية

الفصل الأول

القرارات التي اعتمدها القمة

ألف - إعلان المبادئ

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، إعلان المبادئ التالي (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4)، وذلك في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣:

إعلان المبادئ

بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة

ألف - رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

١ - نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ - والتحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتيري، وغير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣ - ونؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات هي كل متكامل يشد بعضه أزر بعض. ونؤكد تصميمنا كذلك على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما هي في الشؤون الوطنية.

٤ - ونؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد في كل مكان، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.

٥ - ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بأحكام المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في مآذار/مارسته حقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا تآذر/مارس هذه الحقوق والحرريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع المعلومات تحترم فيه كرامة البشر.

٦ - وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإننا نحدد تعهدنا بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

٧ - ونقر بأن العلوم لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات، فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.

٨ - ونعترف بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن، ولأول مرة في التاريخ، تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.

٩ - **وندرک** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

١٠ - **وندرک أيضاً تمام الإدراك** أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولزيد من التهميش.

١١ - **ونحن ملتزمون** بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرک أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.

١٢ - **ونؤكد** أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي تعميم فكرة المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.

١٣ - ولدى بناء مجتمع المعلومات **سوف نخص بالاهتمام** الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمخرومون، والأقليات والجماعات الرحّل. ولسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.

١٤ - **ونحن مصممون تصميماً راسخاً** على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.

١٥ - وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.

١٦ - ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

١٧ - ونقرر بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان - ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع - سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

١٨ - ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين، أو يتناقض معها أو يقيدتها أو يبطلها.

باء - مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

١٩ - لقد عقدنا العزم على السعي من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن متفقون على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف؛ ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتعزيز التنوع الثقافي واحترامه؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ وللتصدي للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونتفق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

١ - دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

٢٠ - تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام ومسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. إن بناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

٢ - البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع

٢١ - التوصيلية هي عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع. وتنطوي التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى خدمات الطاقة والبريد، وهو ما ينبغي كفالاته وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.

٢٢ - إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون كافية لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.

٢٣ - ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات بحيث لا تؤدي فقط إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ويعد إنشاء نقاط في المناطق المحرومة لنفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور الحفوفات، وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

٣ - النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

٢٤ - إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها هي مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

٢٥ - ومن الممكن تدعيم تبادل المعارف وتعزيزها على الصعيد العالمي لأغراض التنمية بإزالة الحواجز أمام النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

٢٦ - يمثل ثراء المجال العام عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار، وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقديم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سوء الاستغلال. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

٢٧ - ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها، وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستعملين من وضع الحلول التي تلي متطلباتهم. وينبغي اعتبار النفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصراً هاماً في مجتمع المعلومات الجامع الحقيقي.

٢٨ - إننا نسعى إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

٤ - بناء القدرات

٢٩ - ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع هما من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يغطي باهتمام خاص احتياجات الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى متخصصين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

٣٠ - وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفئات المحرومة والضعيفة.

٣١ - إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في زيادة التأهيل للتوظيف ومساعدة الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

٣٢ - ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدرسين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٣٣ - ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، تتسم بأهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة في مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

٣٤ - إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما طموح البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، إلى التمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والمعرفة التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.

٥ - بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥ - إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والموثوقية وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية

للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تراعى المجالات ذات التوجه الإنمائي لمجتمع المعلومات.

٣٦ - وإذ نعتزف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها. ومع احترام حقوق الإنسان، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

٣٧ - الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللاترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

٦ - البيئة التمكينية

٣٨ - لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحكم الرشيد.

٣٩ - إن سيادة القانون، واقتراحها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني، أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

٤٠ - إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور تمثل عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن

تحسين التوصيلية بتكلفة معقولة على الصعيد العالمي أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

٤١ - إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تبرز أهمية تطوير مجتمع المعلومات في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويسهم التوزيع المنصف للمزايا في استئصال الفقر وفي التنمية الاجتماعية. وربما كان من أفضل السبل تحقيقاً للنفع انتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تحي ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٢ - وحماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ كما أن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع؛ وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف، من خلال التوعية وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.

٤٣ - إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع وتطبيق مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية.

والهدف من المقاييس الدولية هو توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.

٤٥ - ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٤٦ - حبذا لو عملت الدول بقوة، في سياق بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.

٤٧ - واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرباً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة.

٤٨ - وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

٤٩ - تنطوي إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء، وينبغي أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في هذا الصدد أن:

(أ) السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تُعتبر حقاً سيادياً للدول، إذ تملك حقوقاً ومسؤوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

(ب) القطاع الخاص ظل يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في المجالين التقني والاقتصادي، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(ج) المجتمع المدني قام أيضاً بدور هام في المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على صعيد المجتمع المحلي وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(د) المنظمات الدولية الحكومية قامت بدور في تيسير تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور؛

(هـ) المنظمات الدولية قامت أيضاً بدور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور.

٥٠ - ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل الدولية الحكومية والدولية، لكي يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع، بحلول عام ٢٠٠٥.

٧ - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

٥١ - ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون ملائمة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

٨ - التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

٥٢ - التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

٥٣ - ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة والنفوذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويجفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية.

٥٤ - إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

٩ - وسائط الإعلام

٥٥ - نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة. ندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. وينبغي تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة الحد من اختلال التوازن في وسائط الإعلام على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية.

١٠ - الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

٥٦ - ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

٥٧ - وإننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرمي العدالة وكرامة الإنسان وقيمه. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

٥٨ - ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين تمثيلاً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

٥٩ - ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقرره القوانين، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال التي تحركها دوافع العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكرهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاؤ الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

١١ - التعاون الدولي والإقليمي

٦٠ - إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات هو في جوهره عالمي الطابع، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٦١ - ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نلتزم مناهج وآليات دولية محددة ونطبقها بفاعلية، بما في ذلك المعونات المالية والتقنية. ولذا، ومع تقديرنا لما يجري من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام "بجدول أعمال التضامن الرقمي" الوارد في خطة العمل. ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو الاستمرار في عبور الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية. ونقر الرغبة التي أبدتها بعض المشاركين في إنشاء صندوق طوعي دولي هو "صندوق التضامن الرقمي"، ورغبة بعض المشاركين الآخرين في إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته.

٦٢ - إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة، وأن يراعى في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب

بالمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشجع المجتمع الدولي على دعم التدابير المتصلة بها.

٦٣ - ونعلن عن تصميمنا على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

٦٤ - إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أي المساعدة على عبور الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، وتطوير المقاييس ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم - نحو مجتمع معلومات للجميع يركز على تقاسم المعرفة
٦٥ - **إننا نلتزم** بتعزيز التعاون لتحري مواقف مشتركة حيال التحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يركز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

٦٦ - **ونلتزم كذلك** بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في عبور الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

٦٧ - **وبجدونا الاعتقاد الراسخ** بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.

باء - خطة العمل

اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، خطة العمل التالية (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5) وذلك في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣:

خطة العمل

ألف - المقدمة

١ - تترجم خطة العمل الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل محددة من أجل إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وستحقق مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بتعاون وتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

٢ - ومجتمع المعلومات مفهوم آخذ في التطور وقد وصل إلى مستويات مختلفة في أنحاء العالم بحسب اختلاف مراحل التنمية. ويؤدي التطور التكنولوجي وغيره من التطورات إلى سرعة تغيير معالم البيئة التي تجري فيها صياغة مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار آخذ في التشكل للنهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتألف من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.

٣ - يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:

(أ) فالحكومات تؤدي دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتحاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

(ب) والتزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنى التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع أيضاً بدور في سياق أوسع للتنمية المستدامة.

(ج) والتزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة لا تقل أهمية في إنشاء مجتمع معلومات منصف وتنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

(د) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

باء - الغايات والأهداف والمقاصد

٤ - تتمثل غايات خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتعين اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.

٥ - سيتم رسم مقاصد محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه المقاصد بوصفها علامات لقياس التدابير المتخذة ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الشاملة لمجتمع المعلومات.

٦ - استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي تقتضي التعاون الدولي، يمكن استعمال المقاصد الإرشادية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز غايات خطة العمل التي يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن تؤخذ هذه المقاصد في الحسبان عند صياغة مقاصد وطنية بمراعاة الظروف الوطنية المختلفة:

(أ) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛

(ب) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(هـ) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛

(ز) تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

(ح) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛

(ط) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛

(ي) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

٧ - وستولى عناية خاصة، عند تنفيذه هذه الغايات والأهداف والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات ١١-١٦ من إعلان المبادئ.

جيم - خطوط العمل

جيم ١ - دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

٨ - تعتبر المشاركة الفعالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم.

(أ) ينبغي أن تشجع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام ٢٠٠٥، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.

(ب) إقامة حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتصميم استراتيجيات إلكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل المآثر/مارسات.

(ج) عند صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تشمل المبادرات المتخذة مفهوم الاستدامة لتعزيز الفائدة منها. وينبغي للقطاع الخاص أن يشارك في تنفيذ مشاريع محددة لتنمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.

(د) تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام ٢٠٠٥ كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.

(هـ) تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل الشروع في الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات وتعزيزها.

(و) استكشاف جدوى قيام أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني بإنشاء بوابات إنترنت مستدامة للسكان الأصليين.

(ز) ينبغي للمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة أن تضع بحلول عام ٢٠٠٥ استراتيجيات خاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ولتكون أداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

(ح) ينبغي للمنظمات الدولية أن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال شيوخ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية الحكومية (بما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجموعات البرمجيات.

جيم ٢ - البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكن لمجتمع المعلومات
٩ - البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي تُنفذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من أجل توفير التوصيلية المستدامة والنفاذ للمناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والإقليمي.

(أ) ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.

(ب) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، برسم سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تنفيذها، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية.

(د) استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة الكافية لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل:

١' توسيع النفاذ إلى الموارد المدارية وتنسيق الترددات وتوحيد مقاييس الأنظمة على الصعيد العالمي؛

٢' تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

٣' النهوض بتوفير خدمات ساتلية عالمية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات مثل المناطق النائية وقليلة الكثافة السكانية؛

٤' استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية عالية السرعة.

(هـ) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملزمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

(و) تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتطوير التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

(ز) القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيا معلومات معقولة التكلفة وسطوح بينية حاسوبية غير نصية لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة ومعقولة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.

(ط) تشجيع استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية، خصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية منخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.

(ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

(ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وهو ما يسهل تحسين النفاذ. وينبغي أن تكون تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيني التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، موجهة نحو إقامة معلومات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.

(ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

جيم ٣ - النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

١٠ - تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فوراً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.

(أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات المجال العام بوصفها أداة دولية هامة لتيسير نفاذ الجمهور إلى المعلومات.

(ب) تشجيع الحكومات لكي توفر قدرأً وافياً من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف مصادر الاتصال لا سيما الإنترنت، وتشجيعها على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

(ج) تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.

(د) ينبغي للحكومات، ولأصحاب المصلحة الآخرين، إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض قابلة للاستدامة تتيح النفاذ مجانياً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى مختلف مصادر الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بالقدرات الكافية اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.

(هـ) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم الحلول التي تلي احتياجاتهم على أفضل وجه.

(و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطاتها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلي.

(ز) تشجيع البحوث بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال مبتكرة للربط الشبكي، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.

(ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشفات الرقمية المتوائمة مع مجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مهجنة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.

(ط) تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة، إلى المجالات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشفات المفتوحة للمعلومات العلمية.

(ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بمختلف نماذج وتراخيص البرمجيات وتقييمها لضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي تسهم على أفضل نحو في تحقيق الأهداف الإنمائية وفق الظروف المحلية.

جيم ٤ - بناء القدرات

١١ - ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهرى بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، لشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.

(أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.

(ب) وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

(ج) تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.

(د) العمل في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى محو الأمية بين الكبار، على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقة ومبتكرة، وتقاسم الخبرات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

(هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع برامج لبناء القدرات مع التركيز على بناء مجموعة ذات شأن من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق أهداف "التعليم للجميع"، بما في ذلك أهداف نحو الأمية الأساسية.

(ز) العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع توفير فرص متساوية لتدريب النساء والفتيات في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بغية زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع تبادل أفضل المآذار/مارسات في إدماج فكرة المساواة بين الجنسين في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذو مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.

(ط) الشروع في برامج للتعليم والتدريب تستعين قدر الإمكان بشبكات معلومات الجماعات الرحّل التقليدية والسكان الأصليين من أجل إتاحة فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

(ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير إمكانية التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.

(ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء الأرشفات وأمناء المكتبات، والعاملين في المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفئات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، والإمكانيات والتحديات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ل) تطوير التعلم والتدريب عن بُعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً في مختلف مستويات تنمية الموارد البشرية.

(م) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

(ن) البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث فيما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

(س) عندما يجري العمل التطوعي دون تضارب مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية فإنه يمكن أن يمثل عنصراً قيماً في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً مثمراً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تنشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.

(ع) تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

جيم ٥ - بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٢ - الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.

(أ) تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملائمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.

(ب) ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام.

- (ج) ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بنشاط على تعزيز تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية على الخط وسبل المحافظة عليها.
- (د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الافتتاحية على المستويين الوطني والدولي.
- (هـ) تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التوثيق الإلكترونية.
- (و) زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات أو وضع خطوط توجيهية فيما يتعلق بالحق في الخصوصية، وفي حماية البيانات وحماية المستهلك.
- (ز) تبادل المآذار/مارسات الجيدة في مجال أمن المعلومات و أمن الشبكات وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.
- (ح) دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل مع الحوادث والاستجابة لها وقت وقوعها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات من أجل الاستجابة لهذه الحالات.
- (ط) التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.
- (ي) تشجيع البلدان المهتمة على المساهمة بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة الجارية بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم ٦ - البيئة التمكينية

١٣ - لتعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات ما يلي:

- (أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات.
- (ب) ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة

من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:

- ١' صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛
- ٢' تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛
- ٣' صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.
- ٤' إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط عرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام ٢٠٠٥ للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.
- (ج) تدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:
 - ١' تسهيل إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبادل الإنترنت؛
 - ٢' إدارة أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) لبلدانها أو الإشراف عليها، حسب الاقتضاء؛
 - ٣' تعزيز الوعي بالإنترنت.
- (د) تشجيع إقامة مخدّمات رئيسية إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، واستعمال عناوين ميادين مدوّلة من أجل التغلب على العوائق أمام النفاذ.
- (هـ) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.
- (و) تشجيع المشاركة الفعّالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.
- (ز) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، لزيادة الشفافية والكفاءة والديمقراطية في الإدارة العامة.

- (ح) وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.
- (ط) ينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية على الخط ووسائل حمايتها.
- (ي) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون المآذار/مارسات المصممة لتسهيل التجارة الإلكترونية مصممة بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بحرية الاختيار بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.
- (ك) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعالة لتسوية المنازعات، وخصوصاً الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.
- (ل) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.
- (م) إدراكاً للإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي مساعدة هذه المشاريع لزيادة قدراتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير تواصل هذه المشاريع مع رؤوس الأموال اللازمة وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ن) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل معتنقي التجارة الإلكترونية حسب مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- (س) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيئي لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.
- (ع) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تنمية واستعمال المعايير المفتوحة الالتميزية الصالحة للتشغيل البيئي والقائمة على أساس الطلب.
- (ف) يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لصلاحياته التعاقدية، بتنسيق نطاقات التردد وتوزيعها، بما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.

(ص) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية الأخرى لضمان الاستعمال الرشيد والفعال والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية ونفاذ جميع البلدان إليه نفاذاً منصفاً، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم ٧ - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة
١٤ - يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية:

١٥ - الحكومة الإلكترونية

(أ) تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.

(ب) استحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق تخصيص أكفأ للموارد والأصول العامة.

(ج) دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

١٦ - الأعمال التجارية الإلكترونية

(أ) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

(ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال إرساء بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.

(ج) ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الشروات.

١٧ - التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم ٤)

١٨ - الصحة الإلكترونية

(أ) تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة كفؤة للرعاية الصحية والمعلومات الصحية منضبطة التوقيت ويعتمد عليها وتكون في متناول الجميع، وكذلك من أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق الخصوصية للمواطنين.

(ب) تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي ومصادر المحتوى الملائمة للظروف المحلية، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

(ج) التحذير من الأمراض المُعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.

(د) تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.

(هـ) تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقيرة في الخدمات ومجموعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها ومجتمعها.

(و) دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

١٩ - التوظيف الإلكتروني

(أ) تشجيع تطوير أفضل المآذار/مارسات الإلكترونيات للعاملين وأرباب العمل، المبنية على مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، والمراعية لجميع المعايير الدولية ذات الصلة.

(ب) تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.

(ج) تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.

(د) تشجيع برامج العلوم والتكنولوجيا التي تتدخل مبكراً مستهدفة صغار الفتيات، وذلك لزيادة عدد النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - البيئة الإلكترونية

(أ) تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.

(ب) تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأجزاء المكونات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.

(ج) إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة.

٢١ - الزراعة الإلكترونية

(أ) ضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفصيلية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.

(ب) ينبغي أن تسعى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كمّاً ونوعاً).

٢٢ - العلم الإلكتروني

(أ) تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.

(ب) تشجيع النشر الإلكتروني والتسعين التمايزي ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف في جميع البلدان.

(ج) تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية.

(د) تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصدة الجوية.

(هـ) تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات الشرحية من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم ٨ - التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

٢٣ - يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وهو في الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التنمية المستدامة.

(أ) وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المعتمدة ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.

(ب) وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى - الذي

يشمل المعارف التقليدية - في مجتمع المعلومات، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة.

(ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشفات الرقمية، ودعم الأرشفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.

(د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.

(هـ) دعم السلطات المحلية لتنمية المحتوى المحلي وترجمته ومواءمته ودعم الأرشفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

(و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.

(ز) العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، بما في ذلك المحتوى المتاح باللغة الأم للمستعملين، وعلى توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الفنون.

(ح) تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات الاتصالات واستخدام وسائط الإعلام بغية بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على فهم وتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين والجماعات المحرومة والضعيفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.

(ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في

تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي. بما في ذلك المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمعزولة والجماعات الرحّل.

(ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية.

(ل) التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية لتمكينهم من استعمال معارفهم التقليدية في مجتمع المعلومات بفعالية أكبر والاستفادة من هذا الاستعمال.

(م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل المآذار/مارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالتنوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه تعزيزاً لجهود التكامل.

(ن) القيام، على المستوى الإقليمي، بتقييم إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل الثقافيين، وصياغة البرامج ذات الصلة، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم.

(س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعات شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين المدوّلة ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم ٩ - وسائط الإعلام

٢٤ - تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها، بصفاتها طرفاً فاعلاً، دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.

(أ) تشجيع وسائط الإعلام - بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة - على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.

(ب) تشجيع تطوير التشريعات المحلية لكي تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعدديتها.

(ج) اتخاذ تدابير ملائمة - تتفق مع حرية التعبير - لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام.

(د) تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.

(هـ) تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.

(و) تقليل اختلالات التوازن على الصعيد الدولي التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في مجالات البنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.

(ز) تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

جيم ١٠ - الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

٢٥ - ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.

(ب) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة زيادة إدراك البعد الأخلاقي في استعمالهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات غير القانونية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك اشتهااء الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والإتجار بالأشخاص واستغلالهم.

(د) دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم ١١ - التعاون الدولي والإقليمي

٢٦ - يعد التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة حيوياً لتنفيذ خطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.

(أ) ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.

(ب) العمل في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعجيل بإقامة المزيد منها، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.

(ج) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، أخذاً في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال - جدول أعمال التضامن الرقمي

٢٧ - يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ. والتعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة عنصر حيوي في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحتاج للتغلب على الفجوة الرقمية إلى استخدام المناهج والآليات القائمة بقدر أكبر من الكفاءة وأن نستكشف جيداً الجديد منها، وذلك من أجل تمويل تطوير البنية التحتية والمعدات وبناء القدرات وتنمية المحتوى، وهي جميعاً عناصر جوهرية للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال ١ - الأولويات والاستراتيجيات

(أ) ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

(ب) ينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال تنسيق وتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتبادل أفضل المآذار/مارسات والدروس المستفادة من تجارب برامج "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية".

دال ٢ - تعبئة الموارد

(أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المؤاتية لإتاحة المزيد من الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التنمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء موننتيري.

(ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء موننتيري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص ٠,٢٠-٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

(ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها لتخفيض الديون غير المدفوعة، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية.

(د) وإدراكاً لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا نحث أيضاً:

١' البلدان النامية على زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال هئية مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؛

٢' البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية على الاستجابة لاستراتيجيات وأولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن تعمم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في إعداد

وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالتزامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛

٣' القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا.

(هـ) ينبغي لنا في جهودنا لسد الفجوة الرقمية في إطار تعاوننا من أجل التنمية أن نعزز المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف وأن نعزز التعاون في برامج البحث والتطوير وتبادل الخبرات العملية.

(و) مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالاً كاملاً، ينبغي إجراء استعراض دقيق لكفاية هذه الآليات لمواجهة تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستكمال هذا الاستعراض قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وستقوم بهذا الاستعراض قوة عمل تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقدم هذا الاستعراض إلى المرحلة الثانية من هذه القمة للنظر فيه. واستناداً إلى استنتاجات هذا الاستعراض، تجرى دراسة إمكانيات التحسين والتجديد في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي للتضامن الرقمي، وفقاً لما يرد في إعلان المبادئ، وجرى هذا الصندوق ومدى فعاليته.

(ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هـ - المتابعة والتقييم

٢٨ - متابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي على الصعيد الدولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.

(أ) ينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير

الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للظروف الوطنية.

(ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم كما ينبغي متابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف إعلان الألفية.

(ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقييماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

(د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

(هـ) إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل المآذار/مارسات وقصص النجاح وذلك في نسق موجز وجذاب ويسهل النفاذ إليه، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، واتباع المعايير المعترف بها دولياً بشأن النفاذ إلى شبكة الويب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى مآذار/مارسة دائمة لتقاسم الخبرات.

(و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلية بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسقة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

واو - نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

٢٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/١٨٣ ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكل بؤرة تركيز لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من القمة في جملة أمور منها:

(أ) صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عملاً على دعم عملية بناء مجتمع معلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.

(ب) متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال جملة أمور منها الشراكات بين أصحاب المصلحة.

زاي - الترتيبات المتعلقة بمرحلة تونس من القمة العالمية
اعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار التالي بشأن الترتيبات المتعلقة بمرحلة تونس من مؤتمر القمة (WSIS-03/GENEVA/DOC/8):

”قررنا عقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكل محور تركيز مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية على أساس المساهمات المقدمة من الوفود. وينبغي أن يبدأ مكتب مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بقيادة رئيسه، في الإعداد لهذا الاجتماع التحضيري“.

حاء - أوراق اعتماد الممثلين في مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات
اعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، مرحلة جنيف، في جلسته العامة الخامسة، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ القرار التالي المتعلق بأوراق اعتماد الممثلين في مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS-03/GENEVA/DOC/7):

”أوراق اعتماد الممثلين في مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات
إن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات،
وقد نظر في تقرير لجنة أوراق الاعتماد والتوصية الواردة فيه،
يعتمد تقرير لجنة أوراق الاعتماد“.

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف - تاريخ ومكان عقد مرحلة جنيف من القمة

١ - عُقدت مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف بسويسرا من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفقاً لمقرر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وقراري الجمعية العامة ١٨٣/٥٦ و ٢٣٨/٥٧. وعقدت القمة جلسة تنظيمية واحدة وخمس جلسات عامة (من الأولى إلى الخامسة)

باء - الحضور

كانت الدول التالية ممثلة في القمة:

أوغندا	الاتحاد الروسي
أوكرانيا	إثيوبيا
أيرلندا	الأرجنتين
أيسلندا	الأردن
إيطاليا	إريتريا
بابوا غينيا الجديدة	أذربيجان
باراغواي	أرمينيا
باكستان	إسبانيا
بالاو	أستراليا
البحرين	إستونيا
البرازيل	إسرائيل
بربادوس	أفغانستان
البرتغال	إكوادور
بروني دار السلام	ألبانيا
بلجيكا	ألمانيا
بلغاريا	الإمارات العربية المتحدة
بليز	أندورا
بنغلاديش	إندونيسيا
بنما	أنغولا
بنن	أوروغواي
بوتان	أوزبكستان

الرأس الأخضر	بوتسوانا
رواندا	بور كينا فاصو
رومانيا	بوروندي
زامبيا	البوسنة والهرسك
زيمبابوي	بولندا
ساموا	بوليفيا
سانت كيتس ونيفيس	بيرو
سانت لوسيا	بيلاروس
سان مارينو	تايلاند
سري لانكا	تركيا
السلفادور	ترينيداد وتوباغو
سلوفاكيا	تشاد
سلوفينيا	تنزانيا (جمهورية ... المتحدة)
سنغافورة	توغو
السنغال	تونس
سوازيلاند	تونغا
السودان	تيمور الشرقية
سورينام	جامايكا
السويد	الجزائر
سويسرا	جزر القمر
سيراليون	الجمهورية العربية الليبية
سيشيل	جمهورية إفريقيا الوسطى
شيلي	جمهورية إيران الإسلامية
صربيا والجبل الأسود	الجمهورية التشيكية
الصين	الجمهورية الدومينيكية
العراق	الجمهورية العربية السورية
عُمان	جمهورية كوريا
غابون	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
غامبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غانا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
غواتيمالا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
غينيا	جنوب إفريقيا
غينيا الاستوائية	جورجيا
فرنسا	جيبوتي
الفلبين	الدانمارك

المكسيك	فنزويلا
ملاوي	فنلندا
ملديف	فيتنام
المملكة العربية السعودية	فيجي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	قبرص
منغوليا	قطر
موريتانيا	قيرغيزستان
موريشيوس	كازاخستان
موزامبيق	الكاميرون
موناكو	الكرسي الرسولي
ميانمار	كرواتيا
ميكرونيزيا (ولايات ... المتحدة)	كمبوديا
ناميبيا	كندا
النرويج	كوبا
النمسا	كوت ديفوار
نيبال	كوستاريكا
النيجر	كولومبيا
نيجيريا	الكونغو (جمهورية ...)
نيكاراغوا	الكويت
نيوزيلندا	كينيا
نيوه	لاتفيا
هايتي	لبنان
الهند	لكسمبرغ
هندوراس	ليتوانيا
هنغاريا	ليختنشتاين
هولندا	ليسوتو
الولايات المتحدة	مالطة
اليابان	مالي
اليمن	ماليزيا
اليونان	مدغشقر
	مصر

المغرب

- ٢ - وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة في القمة وفقاً للنظام الداخلي للقمة.
- ٣ - ولما كانت الكيانات التالية أسماؤها قد تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في جلسات الجمعية العامة وأعمالها، فقد أرسلت مراقبين يمثلونها في القمة:

فلسطين

مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

مصرف التنمية الإفريقي

الاتحاد الإفريقي

مصرف التنمية الآسيوي

الجماعة الكاريبية

كومونولث الدول المستقلة

أمانة الكومنولث

المجلس الأوروبي

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية

الاتحاد البرلماني الدولي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

منظمة المؤتمر الإسلامي

نظام فرسان مالطة العسكري المستقل

- ٤ - وشارك ممثلون بصفة مراقب عن اللجان الإقليمية التالية:
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا
 - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
 - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ٥ - كما شارك ممثلون بصفة مراقب عن هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية:
- مركز التجارة الدولية
 - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الأيدز
 - مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي
 - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 - مكتب الأمم المتحدة في جنيف
 - الأمم المتحدة
 - منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)
 - لجنة الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
 - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 - صندوق الأمم المتحدة للشتراكات الدولية
 - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
 - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

- فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
- الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث
- بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو
- دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية (للأمم المتحدة)
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- مبنى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)
- جامعة الأمم المتحدة
- برنامج متطوعي الأمم المتحدة
- ٦ - وشارك ممثلون بصفة مراقب عن الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- منظمة العمل الدولية
- الاتحاد الدولي للاتصالات
- البنك الدولي
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

الاتحاد البريدي العالمي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة التجارة العالمية

٧ - وشارك ممثلون بصفة مراقب عن العضو المنتسب التالي للجان الإقليمية:

جزر فيرجن للولايات المتحدة

٨ - وشاركت منظمات دولية حكومية أخرى كانت قد تلقت دعوة للمشاركة بصفة مراقب، هي:

الاتحاد الإفريقي للاتصالات

معهد آسيا والمحيط الهادئ لتطوير البث الإذاعي (AIBD)

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)

اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT)

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)

مركز تنمية المشاريع (CDE)

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)

المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)

لجنة الاتصالات للبلدان الأمريكية (CITEL)

السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (COMESA)

المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي (CTA)

منظمة الاتصالات للكمونولث (CTO)

الوكالة الفضائية الأوروبية (ESA)

المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)

المنظمة الأوروبية للاتصالات الساتلية (Eutelsat IGO)

الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (IAESCSI)

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)

المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (ITSO)

الاتحاد البريدي للبلدان الإفريقية

المنظمة الإفريقية الإقليمية للاتصالات الساتلية (RASCOM)

الكومنولث الإقليمي في ميدان الاتصالات (RCC)

شبكة أمريكا اللاتينية للمعلومات التكنولوجية (RITLA)

لجنة الجنوب الإفريقي للنقل والاتصالات (SATCC)

مركز الجنوب

اتحاد الهيئات الوطنية للإذاعة والتلفزيون في إفريقيا (URTNA)

٩ - وحضر أيضاً ٤٨١ منظمة غير حكومية لها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تم اعتمادها لدى القمة أثناء العملية التحضيرية.

١٠ - وحضر أيضاً ٩٨ كياناً من كيانات قطاع الأعمال وأعضاء قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات، وهذه الكيانات كان قد تم اعتمادها لدى القمة أثناء العملية التحضيرية.

جيم - الوثائق

١١ - ترد قائمة الوثائق التي عرضت على القمة في الملحق ١ لهذا التقرير.

دال - حفل الافتتاح

١٢ - في حفل الافتتاح الذي عقد يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أُلقيت كلمات من صاحب الفخامة السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري، وسعادة السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وصاحب الفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس، وسعادة السيد يوشيو أوتسومي الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، والسيدة كيكي نورديستروم رئيسة اتحاد المكفوفين العالمي، والسيد محمد عمران، رئيس مجلس إدارة شركة الثريا للاتصالات الساتلية، وسعادة السيد أداما ساماسيكو رئيس اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

هاء - الاجتماع التنظيمي

١٣ - عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات اجتماعاً تنظيمياً يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وألقى الأمين العام للقمة بياناً افتتاحياً.

واو - اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي

١٤ - في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ اعتمدت القمة جدول أعمال اجتماعها التنظيمي الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/4. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - افتتاح مرحلة جنيف من القمة
- ٢ - اعتماد جدول أعمال الاجتماع التنظيمي
- ٣ - انتخاب رئيس القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي
- ٤ - اعتماد النظام الداخلي
- ٥ - إقرار جدول أعمال المرحلة الأولى من القمة
- ٦ - انتخاب أعضاء مكتب القمة الآخرين
- ٧ - تنظيم الأعمال
- ٨ - تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد
- ٩ - تقرير اللجنة التحضيرية
- ١٠ - مسائل أخرى

زاي - انتخاب رئيس مرحلة جنيف من القمة ورئيس الاجتماع التنظيمي

- ١٥ - في الاجتماع التنظيمي انتخبت القمة رئيس الاتحاد السويسري سعادة السيد باسكال كوشبان رئيساً لمرحلة جنيف بالترحيب العام.
- ١٦ - وفي الاجتماع نفسه انتخبت القمة وزير الدولة للاتصالات في سويسرا سعادة السيد مارك فورر رئيساً للاجتماع التنظيمي لمرحلة جنيف بالترحيب العام.
- ١٧ - وألقى رئيس الاجتماع التنظيمي بياناً.

حاء - اعتماد النظام الداخلي

١٨ - في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ اعتمدت القمة النظام الداخلي الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/2.

طاء - إقرار جدول أعمال مرحلة جنيف من القمة والمسائل التنظيمية الأخرى

١٩ - في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ اعتمدت القمة جدول أعمال مرحلة جنيف من القمة الوارد في الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/1. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١ - افتتاح مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ٢ - انتخاب رئيس القمة العالمية ورئيس الاجتماع التنظيمي
- ٣ - اعتماد النظام الداخلي
- ٤ - إقرار جدول الأعمال
- ٥ - انتخاب أعضاء مكتب القمة الآخرين
- ٦ - تنظيم الأعمال
- ٧ - قبول اعتماد الممثلين في القمة:
 - (أ) تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد
 - (ب) تقرير لجنة أوراق الاعتماد
- ٨ - تقرير اللجنة التحضيرية
- ٩ - مناقشة عامة
- ١٠ - اجتماعات المائدة المستديرة
- ١١ - تقرير من اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة
- ١٢ - اعتماد إعلان المبادئ
- ١٣ - اعتماد خطة العمل
- ١٤ - ترتيبات مرحلة تونس من القمة العالمية
- ١٥ - اعتماد تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية
- ١٦ - اختتام مرحلة جنيف من القمة العالمية

ياء - انتخاب الأعضاء الآخرين في مكتب مرحلة جنيف من القمة

انتخاب خمسة عشر نائباً للرئيس

٢٠ - في الاجتماع التنظيمي المعقود يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ انتخبت القمة نواب الرئيس المذكورين أدناه:

الدول الأفريقية: الجماهيرية العربية الليبية، جنوب إفريقيا، مالي

الدول الآسيوية: جمهورية إيران الإسلامية، الصين، الهند

دول أمريكا اللاتينية والكاربي: البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، المكسيك

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي، رومانيا، لاتفيا

دول أوروبا الغربية والدول الأخرى: فرنسا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

انتخاب نائبين للرئيس بحكم المركز

٢١ - انتخبت القمة بالترحيب العام السيد زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس والسيد مورتس لوينبرغر عضو المجلس الاتحادي ورئيس وزارة النقل والاتصالات والطاقة في سويسرا كنائبين للرئيس بحكم المركز.

تعيين المقرر

٢٢ - عينت القمة السيد بيترو دومتريو (رومانيا) للعمل مقررًا.

كاف - تعيين أعضاء لجنة أوراق الاعتماد

٢٣ - في الاجتماع التنظيمي المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عينت القمة لجنة لأوراق الاعتماد في مرحلة جنيف تستند إلى عضوية لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين. ونظراً لأن أنغيوا وباربودا لم تكن حاضرة في القمة فقد وافقت القمة على تعيين بربادوس بدلاً منها. وبذلك أصبح أعضاء لجنة أوراق الاعتماد لمرحلة جنيف من القمة على النحو التالي: إثيوبيا، الاتحاد الروسي، بربادوس، الرأس الأخضر، الصين، كوستاريكا، فيجي، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لام - تقرير اللجنة التحضيرية

٢٤ - أدلى الأمين العام للقمة السيد يوشيو أوتسومي ببيان.

٢٥ - وفي الاجتماع التنظيمي المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أدلى رئيس اللجنة التحضيرية سعادة السيد أداما ساماسيكو ببيان قدم فيه تقريراً عن الأعمال التي تم القيام بها أثناء العملية التحضيرية.

ميم - مسائل أخرى

٢٦ - رد أمين الجلسة العامة للقمة على سؤال أثاره ممثل الولايات المتحدة، فأوضح أن البيانات التفسيرية المقدمة كتابة بشأن إعلان المبادئ وخطة العمل ستُدرج كجزء من التقرير النهائي لمرحلة جنيف من القمة.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

- ١ - أجرت القمة مناقشتها العامة في جلساتها العامة الأولى إلى الخامسة المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٢ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدلى ببيانات كل من: صاحبة الفخامة السيدة تارجا هالونين رئيسة جمهورية فنلندا؛ وصاحب الفخامة السيد إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان؛ وصاحب الفخامة السيد جواكيم ألبرتو تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق؛ وصاحب المعالي السيد ظفر الله خان جمالي رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية؛ وصاحب المعالي السيد جان بيير رافران رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية؛ وصاحب الفخامة السيد محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية؛ وصاحب الفخامة السيد بدرو فيرونا رودريجز بيريز رئيس جمهورية الرأس الأخضر؛ وصاحب الفخامة السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا؛ وصاحب الفخامة السيد محمد خاتامي رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ وصاحب الفخامة السيد أمادو توماني توري رئيس جمهورية مالي؛ وصاحب الجلالة الملك لتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو؛ وصاحبة الفخامة السيدة فايرا فيك-فرييرغا رئيسة جمهورية لايفيا؛ وصاحب الفخامة السيد الحاج عمر بونغو أونديمبا رئيس جمهورية الغابون؛ وصاحب الفخامة السيد أسكار أكاييف رئيس جمهورية قيرغيزستان؛ وصاحب الفخامة السيد فيستوس غونتيباني موغاي رئيس جمهورية بوتسوانا؛ وصاحب الفخامة الدكتور روبرت غنيسان/أبريل موغاي رئيس جمهورية زيمبابوي؛ وصاحب المعالي السيد أوتمار هازلر رئيس حكومة إمارة ليختنشتاين؛ وصاحب الفخامة السيد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية؛ وصاحب الفخامة الرئيس أولوسيجون أوباسانغو GCFR رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية؛ وصاحب الفخامة السيد سبتان ميستش رئيس جمهورية كرواتيا؛ وصاحب المعالي الأونرابل مودي أوري نائب الرئيس ووزير الشؤون الداخلية لجمهورية كينيا؛ وصاحب المعالي السيد بيتر ماريس نائب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، وصاحب المعالي الشيخ أحمد عبد الله أحمد الصباح وزير الاتصالات ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية لدولة الكويت؛ وصاحب المعالي السيد ليونيد رايمان وزير الاتصالات والمعلومات للاتحاد الروسي؛ وصاحب المعالي الأونرابل ديتشاند جيها وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجمهورية موريشيوس؛ وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية؛ وصاحب المعالي السيد بافول بروكوفيتش وزير النقل والبريد والاتصالات للجمهورية السلوفاكية؛ وصاحب المعالي

السيد اكسودونغ وانغ وزير صناعة المعلومات لجمهورية الصين الشعبية؛ وصاحب المعالي الدكتور لوسيو ستانسا وزير الابتكار والتكنولوجيا للجمهورية الإيطالية؛ وصاحب المعالي السيد أركي ليكانين مفوض الجماعة الأوروبية؛ وصاحبة المعالي السيدة توريلد سكوغشولم وزيرة النقل والاتصالات لمملكة النرويج؛ وصاحب المعالي السيد توماس انغي أولريتش وزير التعليم والعلوم والثقافة لجمهورية أيسلندا؛ وصاحب المعالي السيد جورج باباندرينو وزير خارجية اليونان؛ وصاحب المعالي السيد أورلندو خورخي ميرا الوزير ورئيس المعهد الدومينيكي للاتصالات للجمهورية الدومينيكية؛ وصاحب المعالي السيد بشير المنجد وزير الاتصالات والتكنولوجيا للجمهورية العربية السورية؛ وصاحب المعالي السيد أوليه ياتسنكو وزير الاتصالات والمعلومات في أوكرانيا؛ وصاحب المعالي الدكتور دو ترونغ تا وزير البريد والتلغرافية لجمهورية فيتنام الاشتراكية؛ وصاحب المعالي الشيخ عبد الله بن محمد بن سعود آل ثاني الوزير ورئيس الديوان الأميري ورئيس شركة قطر للاتصالات لدولة قطر؛ وصاحب المعالي السيد برانكو دو كيتش وزير الاتصالات والنقل للبوسنة والهرسك؛ وصاحب المعالي السيد خوان كوستا كليمنت وزير العلوم والتكنولوجيا لمملكة إسبانيا؛ وصاحب المعالي السيد نبيل بن عبد الله وزير الاتصالات والمتحدث باسم حكومة مملكة المغرب؛ وصاحب السعادة السفير صامويل بينيرو جوماريز نيتو وزير العلاقات الخارجية بالنيابة لجمهورية البرازيل الاتحادية؛ وصاحب السعادة السفير هيرنان اسكوديرو رئيس وفد جمهورية إكوادور؛ والسيد خوزيه ماريا فيغيريز - أولسن رئيس قوة عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة؛ والسيدة لين موتوني وانياكي المدير التنفيذي للشبكة النسائية الإفريقية للتنمية والاتصالات؛ والسيدة بريجيتا شوغنير وفا الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة؛ والسيد شو - خون لين مؤسس الاتحاد الدولي لصون التنوع الجزيئي؛ والسيد فيتوريو كولانو المسؤول التنفيذي لإقليم SEMEA وعضو مجلس إدارة شركة فودافون؛ والسيد ك. ي. أمواكو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ والسيدة تيتيليو اكينسامي المؤسسة المشاركة لمبادرة النموذج لنيجيريا؛ والسيد جان-فيليب كورتوا، CEO EMEA - نائب الرئيس الأقدم لشركة ميكروسوفت؛ والسيد إدواردو دوريان الممثل الخاص للبنك الدولي؛ والسيد أيس ماكتياني مؤسس أفريكا أون لاين؛ والسيد أد دي راد القائم بأعمال المنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة.

٣ - وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدلى ببيانات كل من: صاحب الفخامة السيد أيون أليسكو رئيس جمهورية رومانيا؛ وصاحب الفخامة السيد عبد الله وادي رئيس جمهورية السنغال؛ وصاحب الفخامة السيد جو أ. كوفور رئيس جمهورية غانا؛ وصاحب الفخامة الكولونيل أزاللي أسوماني رئيس اتحاد جزر القمر؛ وصاحب

الفخامة السيد روبرت كوشاريان رئيس جمهورية أرمينيا؛ وصاحب الفخامة السيد ألكسندر لوكاشنكا رئيس جمهورية بيلاروس؛ وصاحب المعالي السيد مارك فوري رئيس حكومة إمارة أندورا؛ وصاحب الفخامة السيد أرنولد روتيل رئيس جمهورية إستونيا؛ وصاحبة المعالي البيجوم خالدة ضيا رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية؛ وصاحب المعالي السيد كيم يونغ داي نائب رئيس مجلس رئاسة مجلس الشعب الأعلى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية؛ وصاحب المعالي السيد ريكاردو ألاسون دو كويسادا رئيس المجلس الوطني لقوى الشعب لجمهورية كوبا؛ وصاحبة المعالي السيدة إيساتو نجى - سايدي نائبة رئيس جمهورية غامبيا؛ وصاحب المعالي السيد لورنس جان برينخورست وزير الشؤون الاقتصادية لمملكة هولندا؛ وصاحب المعالي فيليبوس و. ماريام وزير البنية التحتية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛ وصاحبة المعالي السيدة أولا تورنايس وزيرة التعليم لمملكة الدانمارك؛ وصاحب المعالي السيد كالامان كوفاكس وزير أنظمة المعلومات والاتصالات لجمهورية هنغاريا؛ وصاحب المعالي السيد برقي آهرن رئيس وزراء أيرلندا؛ وصاحب المعالي السيد ريزو شلادتش، وزير الدولة، والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية والعمل لجمهورية ألمانيا الاتحادية؛ وصاحب السعادة السيد مقبول علي سلطان وزير التجارة والصناعة لسلطنة عُمان؛ وصاحب المعالي الأونرابل برنارد شيزال عضو البرلمان ووزير المعلومات لجمهورية ملاوي؛ وصاحبة المعالي السيدة كارين يامتين وزيرة التعاون الإنمائي لمملكة السويد؛ وصاحب المعالي السيد إدواردو كاليكس نائب وزير خارجية جمهورية السلفادور؛ وصاحب السعادة السيد سعيد محمد الفايهاني رئيس وفد مملكة البحرين؛ وصاحب السعادة السيد جون ريمر رئيس وفد أستراليا؛ وصاحب السعادة أو مايا تان رئيس وفد اتحاد ميانمار؛ والسيد كويشيرو ماتسورا المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيد فيليب جينينجز الأمين العام لشبكة الاتحاد الدولية؛ والسيد مارك مولوتش براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد عدنان كاسار رئيس مجموعة فرانسبانك والمسؤول التنفيذي الرئيسي لها؛ والسيدة مرسيدس بريسو رئيسة الاتحاد العالمي للمدن المتحدة؛ والسيد توماس غانسونيت رئيس فريق شبكات سيمنس للمعلومات والاتصالات؛ والسيد روبرت بلوا نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيد بول تومي المسؤول التنفيذي الرئيسي لشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة؛ والسيد آذار/مارسيل أ. بويسارد المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٤ - وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الثالثة بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر: سعادة الأستاذ المحترم أبولو نسيبامي، رئيس وزراء جمهورية أوغندا؛ صاحب السمو الملكي الأمير أولو كالالا، رئيس وزراء مملكة تونغغا؛ صاحب الفخامة السيد بوريس

تراجكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ سعادة الدكتور خوسيه ريسو كاستيليون، نائب رئيس جمهورية نيكاراغوا؛ سعادة السيد كايسر بازان، نائب رئيس جمهورية بنما؛ سعادة الدكتور دراغولجوب ميكونوفيتش، رئيس جمهورية صربيا والجبل الأسود؛ سعادة السيد أريوف عبد الله، نائب رئيس الوزراء، والمدير العام لوكالة الاتصالات والمعلومات، جمهورية أوزبكستان؛ سعادة السيدة فاطمتو مينت م. ساليك، وزيرة التكنولوجيا الجديدة في جمهورية موريتانيا الإسلامية؛ سعادة السيد تارو آسو، وزير الإدارة العامة والشؤون الداخلية والبريد والاتصالات، اليابان؛ سعادة الأستاذ ميشيل كليبر، وزير البحث العلمي والمعلومات، جمهورية بولندا؛ سعادة الدكتور جون ماريغر، المستشار العلمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ سعادة السيد بينالي ييلديرم، وزير النقل والاتصالات، تركيا؛ سعادة الدكتور روبرتو إميليو أرجويتا رينا، مفوض جمهورية هندوراس لشؤون الاتصالات؛ سعادة السيدة إيفي ماتسي - كاسابوري، وزيرة الاتصالات، جمهورية جنوب إفريقيا؛ سعادة الدكتور بافيل غانتار، وزير مجتمع المعلومات، جمهورية سلوفينيا؛ سعادة السيدة جوزفين ريببكا مورمان، وزيرة الاقتصاد والطاقة والتجارة الخارجية والسياسة العلمية، المملكة البلجيكية؛ سعادة السيدة فلورا دي راموس، وزير الاتصالات والبنية التحتية والإسكان، جمهورية غواتيمالا؛ سعادة السيد ألفارو دياس، وزير الاقتصاد، جمهورية شيلي؛ سعادة السيد فرانسوا بيلتجن، وزير العمل والتشغيل، دوقية لكسمبرغ الكبرى؛ سعادة السيد المحترم كمال ثابا، وزير المعلومات والاتصالات والتنمية المحلية والصحة، مملكة نيبال؛ سعادة رئيس الأساقفة جون فولي، رئيس المجلس البابوي للاتصالات الاجتماعية، الكرسي الرسولي؛ سعادة السيد دانييل فيلماس، وزير التربية والعلم والتكنولوجيا، جمهورية الأرجنتين؛ سعادة الدكتور فواز زعبي، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية؛ سعادة السيد المحترم باتيس نامو يامبا، عضو البرلمان، وزير الاتصالات والنقل، جمهورية زامبيا؛ سعادة الدكتور بونتيم فيساماي، وزير لدى مكتب رئيس الوزراء ورئيس هيئة العلم والتكنولوجيا والبيئة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ سعادة السيد أحمد حميد الطائر، وزير الاتصالات، الإمارات العربية المتحدة؛ سعادة السيد فرانز مورك، وزير الدولة، جمهورية النمسا؛ سعادة السيد موريتس لوينبيرغر، عضو المجلس الاتحادي والوزير الاتحادي للبيئة والنقل والطاقة والاتصالات، الاتحاد السويسري؛ صاحب السمو الملكي الأمير المحترم دافيد دلاميني، وزير بالإنابة للشؤون الخارجية والتجارة، مملكة سوازيلاند؛ سعادة السيد أرون شوري، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، جمهورية الهند؛ سعادة السيد عمار تو، وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية؛ سعادة السيد خوسيه لويس أرنولت، وزير لدى مكتب رئيس الوزراء، جمهورية

البرتغال؛ سعادة السيد محمد معصوم ستانكزي، وزير الاتصالات، أفغانستان؛ سعادة السيد سييميس كايكاي، وزير المعلومات والإذاعة، جمهورية سيراليون؛ سعادة السيد بالوسالو فابو الثاني، وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، دولة ساموا المستقلة؛ سعادة السيد بن الأشهر علي، وزير المعلومات والاتصالات، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية؛ سعادة السيد فيرجيليوس فلاديسلوفاس بولوفاس، وزير الداخلية، جمهورية ليتوانيا؛ سعادة السيد فيتال كايهره، وزير الصحافة والمعلومات، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ سعادة السيد فيرجيليو ل. بينيا، وكيل وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جمهورية الفلبين؛ سعادة السيد دانييل بيرفيجيلو، نائب وزير التعليم والثقافة، جمهورية أوروغواي الشرقية؛ سعادة السيد أليكسي فولكوف، نائب وزير الشؤون الخارجية، جمهورية كازاخستان؛ سعادة السيد جون تياكيا، مساعد وزير البريد والاتصالات، جمهورية نيوه؛ سعادة السيد تاش فونتسوج، رئيس وفد مملكة بوتان؛ سعادة السيد تيلاك رانا فيراجا، رئيس وفد جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية؛ سعادة السيد بانيكوس بوروس، رئيس وفد جمهورية قبرص؛ سعادة السيد عزام الأحمد، مراقب فلسطين؛ السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية؛ السيد تيموس بولدنغ، المدير العام للرابطة العالمية للصحف؛ السيد باسكوال بيستريو، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة ST للإلكترونيات الدقيقة؛ السيد توماس ليفي، المدير العام للاتحاد البريدي العالمي؛ السيدة جين لوبيتشينكو، رئيسة المجلس الدولي للعلوم؛ السيد كاتسوجي إيميساوا، رئيس هيئة الإذاعة اليابانية؛ السيد كيم هاك سو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة ليز بيرنز، رئيسة الرابطة الدولية للجهود التطوعية؛ السيدة أولغا أوسكوف، رئيسة شركات التكنولوجيات المعرفية؛ السيدة مرفت التلاوي، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة سالي بيرتش، رئيسة وكالة أمريكا اللاتينية للمعلومات؛ السيد خورخي كاسينو، المسؤول التنفيذي الأول والمدير العام لشركة تكنولوجيات Sols؛ السيد باولو بايفا، نائب رئيس البنك الأمريكي للتنمية؛ السيد برتراند رامشاران، المفوض السامي بالإناية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة؛ السيد عبد الواحد بلكريز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الرابعة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: سعادة السيد سانجيبغز تومور - أوشير، المتحدث عن برلمان منغوليا؛ سعادة الأونورابل السيد بيهين داتو حاجي زكريا حاجي سليمان، وزير الاتصالات في بروني دار السلام؛ سعادة السيد سورابونغ سوبونغلي، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مملكة تايلاند؛ سعادة السيد فيليب بولويل، وزير العلوم والتجارة والتكنولوجيا في جامايكا؛ سعادة السيد ميدرو سيريزولا وير، وزير الاتصالات والنقل في الولايات المكسيكية المتحدة؛

سعادة الأونورابل السيد داتوك عمار ليو موغي، وزير الطاقة والاتصالات وتعدد الوسائط في ماليزيا؛ سعادة الدكتور لي بون يانغ، وزير المعلومات والاتصالات والفنون في جمهورية سنغافورة؛ سعادة السيد حاجا نيرينا رازافينجاتوفا، وزير الاتصالات والبريد في جمهورية مدغشقر؛ سعادة السيد ليسينو تافارس تيبيرو، وزير البريد والاتصالات في جمهورية أنغولا؛ سعادة الدكتورة مارتا بينتو دي هارت، وزيرة الاتصالات في جمهورية كولومبيا؛ سعادة السيد سيامسول معارف، وزير الاتصالات والمعلومات في جمهورية إندونيسيا؛ سعادة الأونورابل السيدة لينيت إيستموند، وزيرة التجارة وشؤون المستهلكين والتنمية التجارية في بربادوس؛ سعادة السيد حيدر العبادي، وزير الاتصالات في الجمهورية العراقية؛ سعادة الدكتور شين داجي، وزير المعلومات والاتصالات في جمهورية كوريا؛ سعادة السيد سيدو بودا، وزير الاقتصاد والتنمية في بوركينا فاسو؛ سعادة السيد جان باستوريللي، وزير مفوض والمندوب الدائم لإمارة موناكو؛ سعادة السيد إدواردو إرياتي جيمنو، وزير النقل والاتصالات في جمهورية بيرو؛ سعادة السيد دافيد كونليف، مساعد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نيوزيلندا؛ سعادة السيد لار ناراث، نائب وزير البريد والاتصالات في مملكة كمبوديا؛ سعادة السيد برنارد وستون، رئيس وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو؛ سعادة الأونورابل السيد ميشيل فرندو، رئيس وفد جمهورية مالطة؛ سعادة السيد سرجيو مارشي، رئيس وفد كندا؛ السيد آبل كاين، رئيس وفد جمهورية جزر فيجي؛ سعادة السيد نيكولا تورن، رئيس وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ سعادة السيدة بلانكايف بورتوكاريو، رئيسة وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية؛ السيدة إميلدا هنكين، نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ السيد كمال أيادي، رئيس الاتحاد العالمي للجمعيات الهندسية؛ السيد طلال أبو غزالة، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة طلال أبو غزالة الدولية؛ السيدة أليسيا بارانكا، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة؛ السيدة ميلاني تراسك، ممثلة منطقة المحيط الهادئ، منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ السيد فيلوسامي ماتيفانان، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة كريمسون لوجيك؛ السيد كارلوس أفونسو، رئيس شبكة المعلومات للقطاع الثالث؛ السيد أوليفيه بيو، المدير التنفيذي الأول لشركة أكسالتو؛ السيد شين أوسيو كرو، المتحدث باسم حملة كريس؛ السيد فيليب بيتي، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ السيد ميشيل جارو، نائب الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٦ - وألقى المشاركون التالية أسماؤهم بيانات في الجلسة العامة الخامسة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: سعادة السيد جان دلو، وزير البريد والاتصالات في جمهورية

الكونغو؛ سعادة الأونورابل السيد مارك مواندوسيا، وزير الاتصالات والنقل في جمهورية تنزانيا؛ سعادة الأستاذ الزبير بشير طه، وزير العلوم والتكنولوجيا في جمهورية السودان؛ سعادة السيد سيفرين نديكوموغونغو، وزير النقل في جمهورية بروندي؛ سعادة السيد عبد الملك المعلمي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جمهورية اليمن؛ سعادة السيد أوفيدو دي جيسوس أمارال، وزير النقل والاتصالات والأشغال العامة في الجمهورية الديمقراطية لتييمور الشرقية؛ سعادة السيد ألكسندر شيكفايدز، رئيس وفد جورجيا؛ سعادة السيد ألفارو موسكوسو بلانكو، رئيس وفد جمهورية بوليفيا؛ سعادة السيد نونزيو ألفريدو دانغيري، رئيس وفد جمهورية بليز؛ سعادة السيد ياكوف ليفي، رئيس وفد دولة إسرائيل؛ سعادة السيد مانويل غونزاليز سانش، رئيس وفد جمهورية كوستاريكا؛ السيد جواو أوغوستو دي ميديسييس، الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ سعادة السيد جان-بيير مازيري، رئيس مجلس الاتصالات، نظام فرسان مالطة العسكري المستقل؛ سعادة السيد كارليل كوربين، مراقب عن جزر فيرجن للولايات المتحدة؛ السيد أمير دوسال، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

الفصل الرابع

الموائد المستديرة

- ١ - وفقاً لمقرر اتخذته القمة في لجنتها التحضيرية الثالثة، عقدت القمة ثلاث جولات من مناقشات الموائد المستديرة يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كجزء لا يتجزأ من أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتناولت المائدة المستديرة ١ "مجتمع معلومات للجميع: الفرص والتحديات" موضوع "خلق فرص رقمية" وتناولت المائدة المستديرة ٢ موضوع "الفرص والتحديات: التنوع في الفضاء السيبراني"، وتناولت المائدة المستديرة ٣ موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". واشترك في النقاش ممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية الحكومية وممثلو دوائر قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وكان التمثيل على أعلى مستوى.
- ٢ - وأعدت أمانة القمة وثيقة خلفية تحتوي على المسائل ذات الصلة بالموضوعات.
- ٣ - وفيما يلي بيان بأعمال الموائد المستديرة.

المائدة المستديرة ١: خلق فرص رقمية

- ٤ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، انعقدت المائدة المستديرة ١ (خلق فرص رقمية) برئاسة صاحب الفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وألقى فخامته كلمة افتتاحية.
- ٥ - وألقت مديرة جلسة المائدة المستديرة السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية، كلمة في المائدة المستديرة وافتتحت النقاش.
- ٦ - وأدلى ببيانات ممثلو رواندا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وفرنسا وسلوفينيا وبوتسوانا وكولومبيا والسنغال وسنغافورة وليسوتو وأيسلندا وأذربيجان وتايلاند.
- ٧ - وألقى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا بيانا.
- ٨ - وألقى بيانا كل من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ونائب رئيس المرافق بالبنك الدولي.
- ٩ - وألقت بيانات من قبل المشاركين التاليين من قطاع رجال الأعمال: رئيس مجلس إدارة شركة تليكوم المغرب، المغرب؛ رئيس شركة يوتلسات ومديرها التنفيذي، فرنسا؛

رئيس فرع الصناعات بشركة أوراكل EMEA، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيس شركة مبادرات البحث الوطنية ومديرها العام بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ - وتحدث في الاجتماع ممثلو المجتمع المدني المذكورون أدناه: رئيس مؤسسة البرمجيات المجانية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأستاذ من كلية الحقوق بجامعة ماكجيل، كندا؛ وممثل مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية (EPIC)، عضو جمعية المهنيين المختصين بالحاسوب والمسؤول عن المسؤولية الاجتماعية، كندا؛ وممثل متطوعي المؤتمرات الدولية (ICV)، جنوب إفريقيا؛ وعمدة مدينة كوريتيبا عن الاتحاد العالمي للمدن المتحدة، البرازيل.

١١ - وأدلت مديرة جلسة المائدة المستديرة بملاحظات ختامية.

١٢ - وسيرفق الموجز الذي أعده رئيس المائدة المستديرة ١ (خلق فرص رقمية) بتقرير القمة باعتباره الملحق ٢ ألف.

المائدة المستديرة ٢: التنوع في الفضاء السيرياني

١٣ - انعقدت المائدة المستديرة ٢ (التنوع في الفضاء السيرياني) يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ برئاسة فخامة السيدة فايرا فيك فريبرغا رئيسة جمهورية لاتفيا، التي ألقت كلمة الافتتاح.

١٤ - وألقى مدير جلسة المائدة المستديرة السيد نيك غوينغ، المذيع بهيئة الإذاعة البريطانية، قسم الأخبار العالمية، بياناً، وافتتح المناقشة.

١٥ - وتحدث في المائدة المستديرة ممثلو كل من ليتوانيا ومصر وشيلي وأوغندا وباكستان والمغرب ولاتفيا والجزائر ونيوزيلندا والأرجنتين وبنن وتشاد والنمسا وبلغاريا.

١٦ - وألقت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وممثل جامعة الأمم المتحدة كل منهما بياناً.

١٧ - وألقى ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بياناً.

١٨ - وألقى ممثل المجلس الأوروبي بياناً.

١٩ - وتحدث المشاركون من قطاع الأعمال المذكورون فيما يلي في المائدة المستديرة: رئيس شركة تلي نهار، لبنان ومديرها العام؛ رئيس شركة وورلد سبيس، الولايات المتحدة الأمريكية، ومديرها العام؛ رئيس الجمعية الدولية للإذاعات.

٢٠ - وتحدث المشاركون من المجتمع الدولي المذكورون فيما يلي في الاجتماع: رئيس مؤسسة الشبكات والتنمية بالجمهورية الدومينيكية، ورئيس شركة كريستف كومونز، الولايات المتحدة؛ والجمعية التونسية للأمم، تونس؛ والمدير التنفيذي لشركة ISIS الدولية، الفلبين؛ والأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل الرابطة العالمية لمجتمع المذيعين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢١ - ولخص مدير الجلسة ما دار من مناقشات وأدلى بملاحظات ختامية.

٢٢ - وسُيُرفق الموجز الذي أعدته رئيسة المائدة المستديرة ٢ (التنوع في الفضاء السيرياني) بتقرير القمة في الملحق ٢ بـ.

المائدة المستديرة ٣: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٢٣ - افتتح المائدة المستديرة ٣ بعنوان: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مدير جلسة المائدة المستديرة ٣ السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وألقى بياناً.

٢٤ - وألقى بياناً كل من ممثل عُمان والنيجر ورومانيا وبنغلاديش وولايات ميكرونيزيا الفيدرالية وقطر والسويد وإستونيا وبنما وقيرغيزستان والبرتغال والمغرب وكوبا والنرويج وزمبابوي وأيرلندا وكينيا وكازاخستان وماليزيا.

٢٥ - وألقى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بياناً.

٢٦ - وألقى بياناً كل من الأمين التنفيذي للجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٧ - وألقى بياناً كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

٢٨ - وتحدث في المائدة المستديرة المشاركون من قطاع الأعمال، هم: رئيس الشركة المصرية لنظم المعلومات ومديرها العام، مصر؛ ونائب رئيس القطاع التعاوني بشركة سيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيس شركة KDDI، اليابان؛ ورئيس شركة تليكوم ماليزيا برهاد.

٢٩ - وتحدث في المائدة المستديرة ممثلو المشاركون من المجتمع المدني المذكورون فيما يلي: عضو المجلس التشريعي بمجلس هونغ كونغ للخدمات الاجتماعية، الصين؛ ورئيس المؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، الجمهورية الدومينيكية؛ وممثل منظمة "مهندسون بلا حدود"، الكاميرون؛ وأستاذ بجامعة آرهوس، الدانمارك.

٣٠ - وأوجز مدير جلسة المائدة المستديرة ٣ ما دار في الاجتماع من مناقشات وأبدى بعض الملاحظات الختامية.

٣١ - وسُيُرفق الموجز الذي أعده مدير جلسة المائدة المستديرة ٣ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أدوات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) بتقرير القمة باعتباره الملحق ٢ جيم.

الفصل الخامس

تقرير لجنة أوراق الاعتماد

- ١ - تنص المادة ٥ من النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على ما يلي:
 ”يتم في بداية القمة تعيين لجنة لأوراق الاعتماد تتألف من تسعة أعضاء. ويستند تشكيل اللجنة إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة وقت انعقاد القمة في كل مرحلة من مرحلتها. وتفحص اللجنة أوراق اعتماد الممثلين وتقدم تقريراً إلى القمة دون تأخير“.
- ٢ - وفي الجلسة العامة الأولى للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت القمة، وفقاً للمادة ٥ من نظامها الداخلي، بتعيين لجنة لأوراق الاعتماد على أساس نفس تكوين لجنة وثائق التفويض للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين، أي إثيوبيا وبربادوس* والرأس الأخضر وروسيا والصين وفيجي وكوستاريكا ونيوزيلندا والولايات المتحدة.
- ٣ - وعقدت لجنة أوراق الاعتماد اجتماعاً واحداً في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٤ - وانتُخب السيد آبل كين (فيجي) رئيساً بالإجماع.
- ٥ - وكان معروضاً على اللجنة مذكرة من الأمين العام للقمة، مؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تتعلق بأوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى القمة. وأدلى أمين لجنة أوراق الاعتماد ببيان يتعلق بمذكرة الأمين العام للقمة، استكمل فيه، ضمن جملة أمور، مضمون المذكرة لتبيان أوراق الاعتماد والرسائل التي وردت بعد الانتهاء من إعدادها.
- ٦ - وكما يلاحظ من الفقرة ١ من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت أوراق اعتماد رسمية للممثلين لدى القمة، بالشكل المطلوب في المادتين ٣ و ٤ من النظام الداخلي للقمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، من الدول التالية أسماؤها البالغ عددها ١٠٣ دولة:
 إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا،

* حلت بربادوس محل أنتيغوا.

بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس،
توغا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية
السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمارك،
روسيا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلاند،
السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصين، عُمان، غابون،
غامبيا، غواتيمالا، فنلندا، فيتنام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكرسي
الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، لاوس، لبنان،
لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف،
المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا،
نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.

٧ - وكما يلاحظ من الفقرة ٢ من المذكرة ومن البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للقمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، معلومات تتعلق بتعيين ممثلي الدول لدى القمة بواسطة الفاكس، من رؤساء الدول والحكومات، أو وزراء الخارجية، أو بواسطة رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية، من الدول التالية أسماؤها البالغ عددها ٤١ دولة ومن الجماعة الأوروبية:

أفغانستان، أنغولا، باراغواي، البرازيل، بلجيكا، بنما، بنن، بوتان، بوركينافاسو،
تركيا، تيمور الشرقية، الجماعة الأوروبية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الرأس
الأخضر، ساموا، سري لانكا، السنغال، سيراليون، العراق، غانا، غينيا، فنزويلا،
فيجي، قطر، كولومبيا، الكويت، كينيا، مالي، مدغشقر، المكسيك، ملاوي،
موريتانيا، مولدوفا، ميكرونيزيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي.

٨ - وكما يلاحظ من الفقرة ٣ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، لم ترسل الدول التالية البالغ عددها ٣١ دولة المشاركة في مؤتمر القمة، حتى وقت اجتماع لجنة أوراق الاعتماد، أي معلومات إلى الأمين العام للقمة عن ممثليها لدى القمة:

أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، ألبانيا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جامايكا،
جزر القمر، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية الكونغو،
جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت
لوسيا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سورينام، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين،
الكاميرون، كوبا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيهو، اليمن.

٩ - وقررت اللجنة قبول أوراق اعتماد ممثلي جميع الدول المذكورة في المذكرة المشار إليها آنفاً وفي البيان المتصل بها، وكذا أوراق اعتماد ممثلي الجماعة الأوروبية، على أساس أن أوراق الاعتماد الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه سترسل إلى الأمين العام للقمة في أقرب وقت ممكن.

١٠ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

”إن لجنة أوراق الاعتماد،

”وقد نظرت في أوراق اعتماد الممثلين المشاركين في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المشار إليها في مذكرة الأمين العام للقمة المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

”تقبل أوراق اعتماد ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة المشار إليها آنفاً“.

١١ - وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي القمة باعتماد مشروع القرار.

تدابير اتخذتها القمة

١٢ - نظرت القمة في جلستها العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في تقرير لجنة أوراق الاعتماد (الوثيقة (WSIS-03/GENEVA/DOC/7).

١٣ - واعتمدت القمة مشروع القرار التي أوصت به لجنة أوراق الاعتماد في تقريرها (للاطلاع على نص القرار انظر الفصل الأول - حاء من هذا التقرير).

١٤ - وتم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر (الساعة ١٧٠٠) نشر الملحق ألف الوارد فيما يلي باعتباره تحديثاً للبيانات ذات الصلة:

الملحق ألف

حالة أوراق الاعتماد حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٧٠٠

١ - حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٧٠٠، تم استلام أوراق الاعتماد الرسمية للممثلين لدى القمة بالشكل المنصوص عليه في المادتين ٣ و ٤ من النظام الداخلي للقمة، من الدول المئة والخمس والعشرين التالية أسماؤها والجماعة الأوروبية:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماعة الأوروبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب إفريقيا، جيبوتي، الدانمارك، الرأس الأخضر، روسيا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سوازيلاند، السويد، سويسرا، شيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصين، عُمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيتنام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كوريا (جمهورية)، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاوس، لاوس (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليمن، اليونان.

٢ - وأرسلت الدول الخمس والأربعون التالية معلومات تتعلق بتعيين ممثلها في القمة إلى الأمين العام للقمة، حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٧٠٠، بواسطة فاكس من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية، أو بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة المعنية:

أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، إكوادور، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرازيل، بلجيكا، بنما، بنن، بوتان، بورкина فاسو، تيمور الشرقية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، رواندا، ساموا، سري لانكا، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، العراق، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فنزويلا، فيجي، قطر، الكاميرون، كوبا، الكونغو (جمهورية)، كينيا، مالي، ملاوي، المملكة المتحدة، موريتانيا، مولدوفا، ميكرونيزيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوه.

٣ - وحتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٧٠٠، لم تكن الدول الخمس التالية المشاركة في القمة قد أرسلت إلى الأمين العام للقمة أي معلومات عن ممثليها في القمة: بابوا غينيا الجديدة، بالاو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا.

الفصل السادس

تقرير عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة

١ - بعد بيان استهلاكي ألقاه سعادة السيد دانييل ستاوفرشر، مندوب المجلس الاتحادي السويسري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، استمعت القمة إلى تقارير موجزة عن اجتماعات مختلف أصحاب المصلحة: سعادة السيد والتر فوست، المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ السيدة ريناليا عبد الرحيم، المدير التنفيذي لشراكة المعرفة العالمية، حول محفل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT4D)، السيد جيرالد كولومب، محافظ ليون، والسيد كريستيان فيرازينو، محافظ جنيف، حول القمة العالمية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات؛ السيد جان ستوك، رئيس جمعية المنتدى العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية، حول المنتدى العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية؛ سعادة السيد روبرتو بلوا، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، حول "الحوار رفيع المستوى" للاتحاد الدولي للاتصالات والأحداث ذات الصلة؛ السيد ريتشارد ماكورميك، الرئيس السابق للغرفة التجارية الدولية، حول الأحداث التي نظمتها الغرفة التجارية الدولية؛ السيد عبد الوحيد خان، مساعد المدير العام للاتصالات والمعلومات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول الندوة رفيعة المستوى في اليونسكو واجتماعات المائدة المستديرة؛ الدكتورة جيليان آذار/مارسيل، منسقة مسائل الجنسين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حول برنامج الأحداث المنظمة في هذا الإطار؛ الأستاذ لوسيانو ماياني، المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، حول الندوة التي نظمتها هذه المنظمة عن دور العلم في مجتمع المعلومات؛ الدكتور برنارد هيتزر، المدير العام للمكتبة السويسرية للمكفوفين، حول المنتدى العالمي المعني بحالات العجز في مجتمع المعلومات؛ السيد أولف لوندين، مدير شبكة المدارس الأوروبية، حول التحالف العالمي لشبكات المدارس؛ السيدة فيولا كرييس عن "متطوعي المؤتمرات الدولية"، حول المؤتمر المعني بالتطوع وبناء القدرات في مجتمع المعلومات؛ السيد سيورد نيكيلن والسيدة بولا موسوفا، ممثلو منتدى الشباب المنظم في إطار معرض الاتصالات العالمي "تليكوم ٢٠٠٣ العالمي" للاتحاد الدولي للاتصالات، حول إعلان الشباب، تليكوم؛ السيد هنريك أول ماغا، رئيس المنتدى العالمي المعني بالشعوب الأصلية، حول المنتدى العالمي للشعوب الأصلية في مجتمع المعلومات؛ السيد ألكس فيلدنغ، مكتب الاتصال بالشباب، مؤسسة TakingITGlobal، حول يوم الشباب؛ سعادة السيد دنيس بليزل، المدير التنفيذي، مركز التجارة الدولي، حول ورش العمل التي نظمها المركز في موضوع "تطور السوق: التطبيقات الإلكترونية"؛ الدكتور فرانسيس مويغيه، رئيس فريق العمل للمجتمع المدني المعني بالمعلومات العلمية، حول المعلومات العلمية وأفرقة عمل "الصندوق الاستثماري للرعاية الصحية الأولية"

(PCT)، اجتماعات المائدة المستديرة وأفرقة الخبراء؛ السد طلال أبو غزالة، الرئيس والمدير التنفيذي الأول لشركة طلال أبو غزالة الدولية، عن اجتماعات المائدة المستديرة في موضوع: "تحمل المسؤولية في عصر المعلومات"؛ السيد برتراند دو لا شابل، منسق مساهم في تنظيم المبادرة المفتوحة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حول ورشة العمل "WSIS-Online-Net".

الفصل السابع

اعتماد إعلان المبادئ

- ١ - بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في مشروع إعلان المبادئ الذي أحيل إليها بمذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4).
- ٢ - واعتمدت القمة بالإجماع إعلان المبادئ في جلستها العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر نص الإعلان في الفصل الأول - ألف من هذا التقرير).
- ٣ - واستملت الأمانة التنفيذية البيانات التفسيرية التالية:

ألف - بيان تفسيري من الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن:

”مذكرة توضيحية

تتعلق بإعلان المبادئ وخطة العمل

إن الدول الموقعة أدناه، إذ تثني على النتائج التي حققتها المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تود أن توضّح فهمها أن إعلان المبادئ وخطة العمل كليهما يؤكدان ضرورة احترام سيادة الدول والحق في تقرير المصير، واحترام القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة وقيمها وثقافتها وأخلاقياتها، وكذلك احترام الاتفاقات الدولية التي تكون هذه الدول أطرافاً فيها.

ويجب ألا يُفسّر أي حكم من أحكام الوثيقتين المشار إليهما أعلاه على أنه يخالف هذا الفهم“.

وقد أيدت فلسطين كذلك البيان التفسيري الوارد أعلاه.

باء - بيان تفسيري من زيمبابوي:

”مذكرة تفسيرية قدمتها زيمبابوي في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات: البنود ٤ و ٥ من إعلان المبادئ والبنود ذات الصلة من خطة العمل:

إن حكومة زيمبابوي، وقد نظرت في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف، وقامت بتحليل هاتين الوثيقتين، تود أن تسجل ما يلي:

فيما يتعلق بالبندين ٤ و ٥ من إعلان المبادئ والبنود ذات الصلة من خطة العمل، تفسّر حكومة زيمبابوي هذين البندين على أساس أنهما سيطبقان مع الاعتراف الواجب والاحترام الكامل للقوانين الوطنية لزيمبابوي. وإذا اتضح أن تفسير حكومة زيمبابوي لهذين البندين يختلف عن التفسير العام الذي ستخلص إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن زيمبابوي تسجل، بموجب هذا، تحفظها على هذين البندين ولا ترغب في التقيد بهما.

ومع ذلك لا ترغب زيمبابوي في عرقلة عملية اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف.

”مذكرة تفسيرية قدمتها زيمبابوي في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات: البند ٥٥ من إعلان المبادئ والبند ذو الصلة من خطة العمل:

إن حكومة زيمبابوي، وقد نظرت في إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف، وقامت بتحليل هاتين الوثيقتين، تود أن تسجل ما يلي:

فيما يتعلق بالبند ٥٥ من إعلان المبادئ والبند ذي الصلة من خطة العمل، تفسر حكومة زيمبابوي هذا البند على أساس أنه سيطبق مع الاعتراف الواجب والاحترام الكامل للقوانين الوطنية لزيمبابوي. وإذا اتضح أن تفسير حكومة زيمبابوي لهذا البند يختلف عن التفسير العام الذي ستخلص إليه القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن زيمبابوي تسجل، بموجب هذا، تحفظها على هذا البند ولا ترغب في التقيد به.

ومع ذلك لا ترغب زيمبابوي في عرقلة عملية اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها بجنيف.

جيم - بيان تفسيري من الولايات المتحدة الأمريكية:

”بيان تفسيري مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

- ١ - يسر الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون طرفاً في توافق الآراء الذي تحقق بشأن إعلان المبادئ وخطة العمل والذي يشكل علامة هامة على طريق الجهود الرامية إلى تطوير مجتمع المعلومات. وتطلب الولايات المتحدة إدراج هذا البيان التفسيري في السجلات المكتوبة للقمة، إذ يستند اتفاقنا في الآراء إلى فهمنا المعروض في هذا البيان.
- ٢ - تود الولايات المتحدة أن تسترعي الانتباه إلى الطلب الموجه إلى عدد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الأخرى لتنفيذ إعلان المبادئ وخطة العمل. ومع ذلك، فالحكومات وحدها هي التي تعتمد إعلان المبادئ وخطة العمل.
- ٣ - تؤكد الولايات المتحدة أن الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية استقاء المعلومات وتلقيها وإذاعتها، وفقاً لما يرد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو أحد الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.
- ٤ - تفسّر الولايات المتحدة الفقرة ٢٧، دال ٢ (ب) من خطة العمل باعتبارها تعيد تأكيد، ولا تعيد تعريف، الفقرة ٤٢ من توافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يشجع البلدان النامية على مواصلة السياسات الرامية إلى استعمال المساعدات الإنمائية الرسمية على نحو يتسم بالفعالية ويساعد على تحقيق أهداف التنمية. وتؤمن الولايات المتحدة بأن هذه السياسات ضرورية لتحقيق التنمية، وأنه بدون هذه السياسات لا يمكن الاستفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية. وتكرر الولايات المتحدة أنها لم تقبل أي "هدف متفق عليه" فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأنها لم تتقيد بالتزامات للوفاء بمثل هذا الهدف.
- ٥ - تفسّر الولايات المتحدة الفقرة ٢٧، دال ٢ (ج) من خطة العمل باعتبارها تعيد تأكيد، ولا تعيد تعريف، الاستنتاجات المعروضة في الفصل الثاني - هاء من توافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي يؤكد أن المدينين والدائنين عليهم تقاسم المسؤولية لتجنب حالات المديونية غير المستدامة وتسويتها. وفضلاً عن الإشارة إلى أهمية مبادرات الدائنين لتخفيض الديون غير المسددة، أشار توافق آراء مونتييري إلى ضرورة أن تتوخى البلدان المدينة سياسات اقتصادية كلية سليمة وإدارة جيدة للموارد العامة، وغير ذلك من تدابير السياسة العامة، وذلك كي تصبح هذه البلدان جديرة بتخفيف الديون. وتعتقد الولايات المتحدة أن إدراج نصوص في وثائق القمة من توافق آراء مونتييري يعيد تأكيد هذه المسؤولية المشتركة.
- ٦ - تفهم الولايات المتحدة وتقبل أن الإشارة إلى "الحق في التنمية" في الفقرة ٣ من إعلان المبادئ إنما هي إشارة إلى حق طبيعي للفرد وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان جميعها والحريات الأساسية. ولا يمكن التذرع بنقص التنمية لتبرير الحرمان من حقوق الإنسان.

٧ - تلاحظ الولايات المتحدة الإشارات العديدة في إعلان المبادئ وخطة العمل إلى أهمية "الحكم الرشيد" في مجتمع المعلومات. والولايات المتحدة تفسر هذه الإشارات إلى "الحكم الرشيد" أنها تعني السياسات الاقتصادية السليمة (بما فيها السياسات المشجعة للمنافسة) والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تستجيب لاحتياجات الشعب والتي تتسم بالشفافية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٨ - تفهم الولايات المتحدة أن الإشارات في إعلان المبادئ وخطة العمل إلى نقل التكنولوجيا على أساس شروط متفق عليها تعني أنه في حالة التكنولوجيات والتقنيات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية يجب أن يستند كل نقل على أساس التفاوض الحر وشروط تتفق عليها جميع الأطراف المعنية. وهذا أساس سليم بغض النظر عما إذا كان الناقل أو المنقول إليه من الحكومات أو من كيانات القطاع الخاص أو غير ذلك.

٩ - تفسر الولايات المتحدة عبارة "جميع المعايير الدولية ذات الصلة" في الفقرة ١٩ (أ) من خطة العمل بشأن التوظيف الإلكتروني، أنها تشمل معايير العمل الأساسية المعترف بها دولياً.

١٠ - تشير الولايات المتحدة إلى أن عبارة "الشعوب الأصلية" في الفقرة ١٥ من إعلان المبادئ أو الفقرات ٨ (و) و ١١ (ط) و ٢٣ (ك) و ٢٣ (ل) من خطة العمل، لا يمكن تفسيرها بحيث يكون من آثارها حقوق تترتب عليها بموجب القانون الدولي.

دال - بيان تفسيري من وفد باكستان بشأن إعلان المبادئ الذي اعتمدته القمة يوم الجمعة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣:

"نحن نفسر الإشارة إلى "الأمن السيبراني" في الفقرة ٣٧ باعتبار أنها تشمل الإشارة إلى حدوث حالات تؤدي إلى مشاكل منها ظهور الفيروس أو الوباء أو برامج "حصان طروادة" أو أي شفرات ضارة تقتحم الشبكات من مصادر خارجية قد تكون خارج البلد المستهدف الذي تتعرض الشبكات أو البيانات فيه للضرر.

ونفسر "كراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية" المشار إليها في الفقرة ٥٩ أنها تشمل أي دعاية سلبية ضد أي دين أو الترويج لتصورات خاطئة عن أي دين أو عقيدة أو معتنقيه، أو تصوير أي دين وعناصر عقيدته بما ينال منه أو يهينه".

الفصل الثامن

اعتماد خطة العمل

- ١ - بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في مشروع خطة العمل الذي أحيل إليها بمذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5)
- ٢ - واعتمدت القمة بالإجماع خطة العمل في جلستها العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر نص الخطة في الفصل الأول - باء من هذا التقرير).
- ٣ - استلمت الأمانة التنفيذية عدة بيانات تفسيرية تشير إلى خطة العمل أيضاً، وهي ترد في الفصل السابع أعلاه. يرجى الاطلاع على التفاصيل في الفصل السابع، ٣، ألف وباء وجيم.

الفصل التاسع

ترتيبات مرحلة تونس من القمة

١ - بناءً على توصية اللجنة التحضيرية، نظرت القمة في ترتيبات مرحلة تونس من القمة، وكانت قد أحيلت إليها.مذكرة من الأمين العام للقمة (الوثيقة -WSIS 03/GENEVA/DOC/8)

٢ - واعتمدت القمة بالإجماع ترتيبات مرحلة تونس من القمة، في جلستها العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر نص هذه الترتيبات في الفصل الأول - زاي من هذا التقرير).

الفصل العاشر

اعتماد مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة

- ١ - عرض المقرر مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة، في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/9)
- ٢ - اعتمدت القمة مشروع التقرير في الجلسة العامة ذاتها وأذنت للمقرر باستكمال التقرير.

الفصل الحادي عشر

اختتام مرحلة جنيف من القمة

- ١ - استمعت القمة إلى بيانات ختامية في الجلسة العامة الخامسة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ألقاها سعادة السيد يوشيو أوتسومي الأمين العام للقمة؛ وسعادة السيد حبيب بن يحيى وزير الشؤون الخارجية لجمهورية تونس؛ وسعادة السيد باسكال كوشبان رئيس الاتحاد السويسري.
- ٢ - وقبل الاختتام قدّم ممثل عن مكتب المجتمع المدني إلى رئيس الاتحاد السويسري "إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات" بعنوان "تشكيل مجتمعات المعلومات لخدمة الحاجات البشرية". ويوجد نص هذا الإعلان على موقع القمة في العنوان: http://www.itu.int/wsis/documents/doc_single-en-1179.asp. واستلم أمين عام الأمم المتحدة إعلانين آخرين، أحدهما إعلان القمة العالمية للمدن والسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات، الذي تم اعتماده في ليون يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (انظر http://www.geneva2003.org/wsis/main_c01_02.htm)، والآخر "إعلان الهيئات الإذاعية" المقدم في المنتدى العالمي للوسائط الإلكترونية (انظر: http://www.ebu.ch/departments/legal/pdf/leg_pp_wsis_declaration_broadcasters_091203.pdf). وقد سلّم أمين عام الأمم المتحدة الإعلانين إلى رئيس القمة.
- ٣ - أعلن رئيس الاتحاد السويسري في هذه الجلسة العامة ذاتها اختتام مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

الملحق ١

قائمة الوثائق المعروضة على القمة

عرضت الوثائق التالية على القمة:

ألف - الوثائق الرسمية:

١. مشروع جدول الأعمال المؤقت لمرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/1)
٢. مشروع النظام الداخلي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/2)
٣. النسق المقترح لمرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/3)
٤. مشروع إعلان المبادئ (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4)
٥. مشروع خطة العمل (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/5)
٦. تقرير عن العملية التحضيرية للمرحلة الأولى للقمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/6)
٧. تقرير لجنة أوراق الاعتماد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/7)
٨. ترتيبات بشأن مرحلة تونس من القمة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/8)
٩. مشروع تقرير مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/9)

باء - الوثائق الإدارية:

١. معلومات للمشاركين (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/1)
٢. مشروع البرنامج الزمني (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/2)
٣. جدول الأعمال المشروح (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/3)
٤. مشروع جدول أعمال الاجتماع التنظيمي (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/4)

- ٥ - مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الأولى (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/6)
- ٦ - مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثانية (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/7)
- ٧ - مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثالثة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/8)
- ٨ - مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الرابعة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/9)
- ٩ - مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الخامسة والأخيرة (الوثيقة WSIS-03/GENEVA/ADM/10)

الملحق ٢ ألف

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ١: خلق فرص رقمية

١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

الرئيس: فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال

مديرة الجلسة: السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية

مقدمة

- ١ - عُقدت المائدة المستديرة ١ يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، برئاسة فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال، وتناولت موضوع "خلق فرص رقمية".
- ٢ - وقد اتسمت مناقشات الجلسة بالحوية والإثارة، والاستفادة من التجارب الوطنية والمقترحات العملية التي قدمها المشاركون.
- ٣ - ورحب المتحدثون بتبادل وجهات النظر بشكل تفاعلي وبالأفكار التي قدمت بشأن خلق فرص رقمية، وأعربوا عن إدراكهم لضرورة إيجاد أشكال جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، من أجل بناء مجتمع معلومات جامع. وذكروا أن سد الفجوة الرقمية يحتاج إلى التزام قوي من جميع أصحاب المصلحة.
- ٤ - وتركزت المناقشات على موضوع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكات والتمويل.

النفاذ

- ٥ - اتفق المتحدثون على أن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو حجر الزاوية في بناء مجتمع المعلومات، وأكد عدد من المشاركين على الدور القيادي الذي تقوم به الحكومات وأهميته كعامل فعال في تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والمجتمعات والسلطات المحلية، وأكدوا على ضرورة وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية تعمل على تهيئة سياسة تمكينية وبيئة تنظيمية من أجل تشجيع رجال الأعمال المحليين والاستثمارات الخاصة. واعتبر المتحدثون أن القيادة السياسية القوية ضرورية لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.

٦ - وأشار بعض المتحدثين إلى أن التركيز لا ينبغي أن ينصب بشكل حصري على النفاذ إلى التجهيزات أو البرمجيات، لأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المتعلقة بالنفاذ ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار. وذكروا أن النفاذ إلى المعلومات هو حق من حقوق الإنسان ويجب أن يعامل بهذه الصفة. وذكر أن للبرمجيات المفتوحة دوراً مهماً كوسيلة من وسائل التوسع في النفاذ.

٧ - وأكد بعض المتحدثين على العوائق الهيكلية الخاصة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، وهي اقتصادات تتسم بمستويات عالية من التعليم، وذكروا أن من الضروري تشجيع نفاذ الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول إلى التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة.

٨ - ودعا المشاركون إلى وضع لوائح تنظيمية وأطر قانونية تكون فعالة ومستقلة ومحيدة من ناحية التكنولوجيا وإلى استخدام مجموعة من التكنولوجيات مثل خطوط الكهرباء وتكنولوجيا wi-fi والتكنولوجيات الساتلية من أجل تلبية الاحتياجات القطرية.

٩ - وأشار المشاركون إلى الفجوة الرقمية القائمة بين المناطق الحضرية والريفية وخاصة في إفريقيا ودعوا القيادات السياسية إلى ضمان النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمناطق الريفية والفقيرة، وهي مناطق لا تزال مستبعدة من الثورة الرقمية في كثير من البلدان.

١٠ - وأشار المشاركون إلى أنه لا توجد وصفة عالمية لسد الفجوة الرقمية أو لضمان النفاذ الشامل، ولذلك دعوا إلى التشارك في الدروس المستفادة وأفضل المآذار/مارسات التجربة، وعرضوا تجاربهم الوطنية بشأن سبل فعالة للتصدي لمسائل النفاذ، ومنها صندوق الاتصالات لتوصيل خدمات الهاتف في كولومبيا ومبادرة غرامين الخاصة بالهاتف في بنغلاديش وتوفير حواسيب شخصية رخيصة الثمن في تايلاند والتشارك في التطبيقات العلمية في مجالات منها أحوال الطقس ووباء سارس والكوارث الطبيعية.

١١ - وذكر المشاركون أن من الضروري بذل جهود خاصة لتأمين نفاذ الشباب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلاً عن طريق بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المدارس الثانوية والتعليم الجامعي.

الشراكات

١٢ - كان هناك اتفاق عام على أنه لا يمكن أن يتم بنجاح بناء مجتمع معلومات مفتوح وجامع إلا عن طريق شراكات خلاقة وتعاونية بين جميع أصحاب المصلحة، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي. وأكد المتحدثون في هذا الصدد على دور المتطوعين الهام.

١٣ - وأشار المتحدثون إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعتبر مساهمة مفيدة في نشر مجموعة واسعة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وتحدث بعض المشاركين عن دور الشراكات الإقليمية في المساعدة على تحقيق النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم الجهود التي تُبذل لبناء مجتمع المعلومات.

١٤ - وذكر المتحدثون أن من بين الأمثلة الناجحة للشراكات التي تعزز النفاذ على المستوى المحلي: مقاهي الإنترنت ومراكز وسائط الإعلام المجتمعية، التي يتم إنشاؤها بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

التمويل

١٥ - فيما يتعلق بموضوع التمويل، وهو موضوع حيوي، ذكر المتحدثون أن تحقيق الرؤية التي تعكسها خطة العمل يتطلب توفير الموارد الضرورية لتأمين النفاذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وأن الاستثمارات مطلوبة بشكل خاص من أجل تنمية البنية التحتية وبناء القدرات. ولاحظوا أيضاً أن دور استثمارات القطاع الخاص تزداد أهميته بشكل يفوق دور المعونة الخارجية في كثير من البلدان النامية.

١٦ - ويرى كثير من المتحدثين أن وجود بيئة ديناميكية وتمكينية على المستوى الدولي، تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التمويل والديون والتجارة، إنما هي عناصر حيوية في جهود التنمية الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٧ - وذكر بعض المتحدثين أن المعونة ضرورية من أجل المساعدة في تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في المناطق الريفية الفقيرة، ولاحظوا أن القطاع الخاص يتجه إلى الاستثمار في المناطق الحضرية التي تحقق ربحية أكبر، ولذلك فمن الضروري بشكل خاص توفير أموال عامة من أجل المناطق الريفية والنائية.

١٨ - وتحدث أحد المشاركين عن ضرورة وجود إرادة قوية لدعم إنشاء صندوق تضامن رقمي من أجل تنفيذ جدول أعمال القمة.

١٩ - ودعا المتحدثون أيضاً إلى بذل جهود إضافية من أجل اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق تهيئة بيئة للاستثمار تتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن الاطمئنان إليها. وذكروا أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حيوياً في استراتيجيات التنمية الوطنية، كأداة من أدوات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الملحق ٢ باء

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ٢: الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيرياني

١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، من الساعة ١١ صباحاً إلى الساعة ١٣ بعد الظهر

الرئيس: فخامة السيدة فايرا فايك فريبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا

مدير الجلسة: السيد نك جوينج، مقدم برامج بقسم الأخبار العالمية بمهنة الإذاعة البريطانية

١ - عُقد اجتماع المائدة المستديرة الثانية في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، برئاسة فخامة السيدة فايرا فايك فريبيرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا، وكان موضوع النقاش "الفرص والتحديات - التنوع في المجال السيرياني".

٢ - وتناول المشاركون في محاوراتهم التحدي المتمثل في التوفيق بين تدفق المعلومات والحاجة إلى الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي في عالم رقمي. وركزت الجلسة بوجه خاص على القضايا التالية: التنوع الثقافي واللغوي وحرية التعبير وامتلاك وسائل الإعلام؛ والقانون والأخلاق على شبكة الإنترنت.

التنوع الثقافي واللغوي:

٣ - أكد المتحدثون على أن الحفاظ على التراث الثقافي واللغات المحلية ينطوي على أهمية أساسية لمجتمع المعلومات. ورئي كذلك أن تعميم النفاذ وإتاحة المعلومات العامة للناس كافة بدون عائق، بالإضافة إلى كفالة حرية التعبير ووضع سياسات معينة لتعزيز توزيع المعلومات والمعرفة، هي كلها مسائل فائقة الأهمية لتعزيز التنوع الثقافي، وأشار أيضاً إلى الدور الهام للأسرة في تنفيذ ثقافة رقمية.

٤ - وأكد المتحدثون في مداخلاتهم على أهمية المحتوى المحلي وتنمية اللغات المحلية. ولا بد من توفير محتوى ملائم لثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات وذلك من خلال النفاذ إلى خدمات الوسائط التقليدية والرقمية. وشدد بعض المتحدثين على ضرورة تنسيق وتوحيد الإجراءات المستخدمة للحفاظ على اللغات الشفوية في شكل مكتوب.

٥ - وطالب بعض المتحدثين بدعم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لهم فيما يبذلونه من جهد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من أجل الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي سواء فيما يتعلق بالرقمنة أو النشر. وأكدوا أن تكلفة الحفاظ

على المحتوى المحلي ستكون كبيرة إذا ما أضيفت إلى تكلفة التوصيلية. واعترفوا بالدور الهام الذي تضطلع به اليونسكو في حماية التراث الثقافي.

٦ - ولاحظ بعض المشاركين أن طرق المعلومات فائقة السرعة تشكل في واقع الأمر خطراً، لا سنداً، فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي. كما أبدي القلق إزاء الأخطار الكامنة في إضفاء طابع نمطي موحد على المحتوى. وأحيط علماً بمفهوم "التراث الثقافي غير المادي" الذي لم يكن من السهل تسجيله. أما خطر فقدان اللغات المحلية فقد وُصف بأنه يعادل "خطر فقدان روحنا". ومع ذلك أكد مشاركون آخرون على قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نشر المحتوى الثقافي، وأشاروا إلى الإنترنت باعتبارها مستودعاً هاماً للمعرفة.

٧ - واعتبرت الجوائز التي قدمتها القمة العالمية بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مثلاً ممتازاً على التنوع الثقافي. وقد منحت الجوائز بعد اختيار ٨٠٠ مشروعاً من ١٣٦ بلداً. وكانت نوعية المنتجات جيدة ولم تكن هناك هيمنة من دولة واحدة، مما ينهض دليلاً على التنوع والتفاهم الأفضل - وكلاهما من الركائز الأساسية لمجتمع للمعلومات منفتح وجامع.

٨ - ورأى بعض المتحدثين أنه لا يوجد سوق للتنوع. وذهب آخرون إلى أن بعض جوانب الثقافة قابلة للتسويق، واعترفوا بدور القطاع الخاص في توسيع نطاق النفاذ إلى التوصيلية، إلا أنهم لاحظوا أن قوى السوق ليست كافية لضمان تنوع المحتوى. ورئي أن الجامعات والمنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام في المساعدة على تنمية المحتوى المحلي وتحاشي التركيز الذي تحركه الاعتبارات التجارية في المقام الأول. وأوصى بأن تتاح للمدارس موارد التراث الثقافي سواء كانت ثنائية أو متعددة، وذلك عن طريق شبكة الإنترنت.

٩ - وأكد المشاركون على أن تبادل المعرفة والخبرات وأفضل المآذار/مارسات بشأن السياسات والأدوات ينطوي على أهمية من أجل تعزيز التنوع الثقافي واللغوي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتقاسموا خبراتهم الوطنية بشأن الوسائل الفعالة لحماية التراث اللغوي والثقافي، ومن ذلك التراث الثقافي الوطني في مصر، أو الموسيقى التقليدية في لاتفيا أو تقاليد الشعب الماووري في نيوزيلندا أو اللغات المحلية ولغات الأقليات في الجزائر وشيلي والمغرب، على سبيل المثال لا الحصر.

حرية التعبير وملكية وسائل الإعلام

١٠ - اعتبرت حرية التعبير شرطاً أساسياً للتنوع. واتفق بوجه عام على أن للحكومات دوراً فائق الأهمية في إزالة العقبات التي تعترض حرية التعبير. وثمة حاجة إلى التزام قوي من جانب الحكومات الديمقراطية ذات الشرعية السياسية للدفاع عن هذا المبدأ.

١١ - وانتقد عدد من المتحدثين التركيز العالمي لوسائل الإعلام. وينبغي منع التجمعات الكبرى لوسائل الإعلام من التحكم في النفاذ إلى المعلومات وذلك لتأمين الديمقراطية وتنويع المحتوى.

١٢ - وينبغي تشجيع وضع التشريعات المحلية التي من شأنها أن تكفل استقلال وسائل الإعلام والتعددية وحرية التعبير. وأشار عدة متحدثين إلى ضرورة النص على حرية التعبير في الدستور على أن يقترن ذلك بإرادة سياسية. وأكد بعض المتحدثين أيضاً على ضرورة العمل على إنفاذ الأطر القانونية في المحاكم.

١٣ - وأوضح متحدث أن مفهوم المسؤولية كما ورد في مشروع الإعلان ينبغي أن يستعاض عنه بمفهوم احترام الصحفيين. فالاحتراف وبناء الثقافة المهنية من شأنهما حماية المسلك الأخلاقي للوسائل الإعلامية. ورأى آخرون أنه ينبغي استبقاء مفهوم المسؤولية. ورأى عدة متحدثين أن للحكومات والمحاكم دوراً كبيراً في ضمان المسلك الأخلاقي لهذه الوسائل، وأكدوا على أن الاحتراف يتطلب تدريب الصحفيين وإعدادهم.

١٤ - ودعا عدد من المتحدثين إلى تشجيع التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام. ومع ذلك أكد البعض على أن التنظيم الذاتي نفسه لا بد من إخضاعه للتنظيم. وثمة حاجة أيضاً إلى أطر قانونية لكي تتمكن وسائل المجتمعات المحلية والإذاعات الخاصة من مآذار/مارسة عملها بطريقة مستقلة. وأكد متحدثون على أن الهيئات الإذاعية العامة والخاصة بحاجة إلى أن تعمل على نحو متضافر.

١٥ - وأكد عدة متحدثين على دور الوسائل التقليدية ووسائل المجتمعات المحلية من أجل تأمين حرية التعبير. واعترف بدور الأسر والمؤسسات التعليمية كركيزة يستند إليها في بناء ثقافة حرية التعبير.

١٦ - وأوضح بعض المتحدثين أن الفقراء هم الذين يواجهون أكثر المشاكل في مجال حرية التعبير لأسباب متنوعة. ويتعين على وسائل الإعلام ذاتها أن تبذل مزيداً من الجهد لمساعدة الفقراء والضعفاء على مآذار/مارسة حرية التعبير.

١٧ - ودعا المشاركون الصحفيين إلى عدم السماح للإرهاب بتقويض مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير.

القانون والأخلاق على شبكة الإنترنت

١٨ - دعا المشاركون جميع أصحاب المصلحة إلى زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد أن يراعى في استخدام هذه التكنولوجيا واستحداث المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين.

١٩ - واعترف بعض المتحدثين بأهمية الجوانب الأخلاقية لمجتمع المعلومات الذي ينبغي له أن يعزز العدالة وكرامة الإنسان. وثمة حاجة إلى ضوابط اجتماعية لمنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل بث الكراهية والتطرف والأصولية، والعنف والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

مقترحات وتوصيات محددة

٢٠ - قدم المشاركون المقترحات والتوصيات المحددة التالية:

- توعية محركات البحث مثل Google بضرورة تقديم اللغات المحلية وتعزيز القدرات البحثية بهذه اللغات.
- إطلاق مبادرة لتعزيز وتنمية استخدام محركات الترجمة.
- إعداد اتفاقية دولية للحماية من الرسائل الاقتحامية على شبكة الإنترنت.
- النظر في استحداث اتفاقيات دولية لتمكين المستعملين من البناء على المحتوى المتوافر حالياً دون انتهاك قوانين حقوق المؤلف المعمول بها.

الملحق ٢ جيم

تلخيص الرئيس للمائدة المستديرة ٣: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، من الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٥ بعد الظهر

الرئيس/مدير الجلسة: السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - رأس السيد مارك مالوك براون مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المائدة المستديرة الثالثة التي عقدت يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وركزت على موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وكانت البؤرة الأساسية التي تركزت عليها المناقشات هي مسائل بناء القدرات ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساعدة على إحراز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والطرق التي تمكّن بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من توصيل الخدمات الاجتماعية بطريقة مبتكرة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم. وأثناء المناقشة، التي تم التعبير فيها عن التزامات قوية بالأهداف الإنمائية للألفية، تم ترسيخ مكانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مركز التنمية.

٣ - وتم الاعتراف عموماً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تسهم في التعجيل بإحراز أهداف التنمية الدولية من خلال تعزيز التعليم وإنتاجية العاملين وخلق فرص العمل، وذلك مثلاً من خلال مراكز النداء وإنشاء محتوى محلي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أن تكون أداة فعالة لمكافحة المرض وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والديمقراطية والحريات الأساسية.

بناء القدرات

٤ - تم الاعتراف بأن الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ودعم البنية التحتية لمجتمع المعلومات يتطلب اتخاذ إجراءات تهدف إلى ذلك. وأوضحت بعض الكلمات كيف أن تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجيات التنمية الوطنية قد ساعد البلدان على إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف. وتبادل المتحدثون تجاربهم الوطنية بشأن الطرق الفعالة للتغلب على العقبات القائمة في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الاستراتيجية الإلكترونية لحكومة بنغلاديش واستعمال كوبا لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في مجالي الصحة والتعليم واستعمال المشتروات الإلكترونية في رومانيا ومبادرة النطاق العريض الآسيوية وبرنامج قفزة النمر في إستونيا بين تجارب أخرى.

٥ - وعيّن المشاركون أيضاً عدداً من الحواجز المستمرة التي تعترض النفاذ العريض إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها الانفجار السكاني في البلدان النامية وعدم انتشار التعليم الأساسي واستنزاف الأدمغة والافتقار إلى مصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الاعتراف بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتطلب مساعدة مالية للتغلب على التحديات الخاصة التي تواجهها في نشر التوصيل بسبب ارتفاع التكاليف نتيجة عزلتها. وتم أيضاً إبراز الحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٦ - وأكد المتحدثون على الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية وضرورة معالجة حاجات المجموعات الضعيفة. وتم تعيين المرأة وكبار السن في البلدان المتقدمة والنامية معاً من بين المجموعات التي تعاني من التهميش في كثير من الحالات. وتقوم الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لإدماج هاتين المجموعتين في الاستراتيجيات الإلكترونية استناداً إلى الجمع بين الأعمال التي تقوم بها الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وتم التشديد على أنه يتعين إشراك جميع الشرائح السكانية، بما فيها الشباب، في بناء مجتمع المعلومات.

٧ - وتم التشديد على الدور الحاسم للشراكات بين البلدان المتقدمة والنامية على الصعيدين الثنائي والجماعي وخاصة في مجالات البحث والتنمية ونقل التكنولوجيا والصناعة التحويلية واستعمال منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الاتفاق عموماً على أن تكلفة تطوير بنية تحتية طموحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة شبكات النطاق العريض وتوصيلات الإنترنت عالية السرعة، تتطلب استجابة جريئة من المؤسسات المالية الدولية.

٨ - واعتُبرت حقوق الملكية الفكرية جانباً هاماً في بناء مجتمع معلومات مفتوح. ومن المهم كفالة التوازن بين حقوق ومسؤوليات أصحاب حقوق الملكية الفكرية وذلك مثلاً من خلال زيادة البرمجيات مفتوحة المصدر وترتيبات التسعير الخاصة لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واقتُرح توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاستثناءات في مجال الطب لتشمل مجالات مثل التعليم والتشجيع على المزيد من المرونة في موضوع حقوق الملكية الفكرية حيث إن هذه الحقوق تعرقل توسيع النفاذ بتكلفة محتملة وتوسيع تقاسم المعرفة. وفي هذا الصدد تتسم الإرادة السياسية بأهمية حاسمة. وشدد بعض المتحدثين على أهمية تعزيز مبادئ حرية المعلومات التي يجب أن تحتل مركز الصدارة في

الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا أردنا لها أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية.

التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام

٩ - اعترف عدة متحدثين بوجود فجوة رقمية داخل البلدان بالإضافة إلى الفجوة الرقمية بين البلدان. ويتمثل أحد التحديات الكبرى التي تثيرها الأهداف الإنمائية للألفية في طريقة تخصيص مكان في الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لمنظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ينحاز إلى الفقراء من أجل سد الفجوات الرقمية الوطنية وهي كثيراً ما تكون أكثر اتساعاً من الفجوة الدولية. ويعني هذا المبدأ التغلب على الفجوات الرقمية من خلال النمو الاقتصادي. ولوحظ أن السياسات الوطنية التي تشجع على الاستثمار الإنتاجي وتمكّن المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة من القيام بالتغييرات اللازمة للحصول على فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستكون على الأرجح هي أكثر السياسات فعالية. ويتعين على السلطات الوطنية والمحلية أن تضع سياسات تضع المحتويات المحلية وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قلب الحياة اليومية وتخفف على نمو المشاريع الصغيرة وكذلك كثير من الخدمات الاجتماعية.

١٠ - وتقوم الحاجة إلى تعميم سياسات التعاون الإنمائي لمساعدة البلدان النامية على إعادة صياغة استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. ويتطلب إحراز الأهداف الإنمائية للألفية استراتيجيات موجهة نحو الظروف المحلية وإشراك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وعلى سبيل المثال كان استعمال الطاقة الشمسية في كوبا كمصدر من مصادر الطاقة لتشغيل الحواسيب عاملاً ساعد على زيادة عدد الطلبة الذين يتعلمون في المناطق الريفية.

١١ - وأشار بعض المتحدثين إلى الحاجة إلى تحرير قطاع الاتصالات كخطوة جوهرية لتخفيض تكاليف النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وأيد كثير من المتحدثين أيضاً أن تكون المشتريات العامة مفتوحة وخاصة باستعمال الإنترنت وتطوير الخدمات على الخط مما يمكن أن يحسّن النفاذ كثيراً أمام جميع المواطنين ويخفض التكلفة على القطاع العام.

١٢ - واعتبر كثير من المتحدثين الأمم المتحدة إطاراً من أهم أطر تعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأشار بعض المتحدثين إلى تجربتهم الخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واقترحوا أن يقدم المتبرعون مساهماتهم المالية من خلال منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما بهدف تحسين نفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن تم الاعتراف عموماً بأن التكنولوجيا تتجاوز في

كثير من الأحيان طاقة المؤسسات المحلية والوطنية والدولية على إدارة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد جعلت نقاط الضعف المؤسسية التي زادها ضيق الموارد سوءاً من العسير جداً على الحكومات في كل أنحاء العالم إنشاء ومواصلة إطار كافٍ لسد الفجوة الرقمية.

توصيات من مختلف المتحدثين:

- ينبغي أن يساعد المتبرعون الدوليون في توفير التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.
- وضع قاعدة مفتوحة المصدر تسمح للبلدان النامية بإحراز تقدم في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة منخفضة ويمكن أيضاً أن تتيح الكثير من الفرص الجديدة للتعلم عن بعد وتوصيل مجموعة واسعة من الخدمات إلى المناطق الريفية والنائية.
- ينبغي للأمم المتحدة أن تتيح منبراً أكثر حيوية لحفز تقاسم الخبرات وأفضل المآذار/مارسات في تعزيز مجتمع المعلومات في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف على السواء ويمكن أن يكون ذلك من خلال إنشاء "مجموعات تقنية".
- ينبغي أن تركز متابعة مرحلة جنيف من القمة العالمية في عام ٢٠٠٣ على تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بما في ذلك منهجيات رصد أثرها.
- في إطار الاستعداد لمرحلة تونس من القمة العالمية في ٢٠٠٥ ينبغي إعطاء درجات الأولوية للتدريب وبناء القدرات.
- عند التحضير لمرحلة تونس من القمة العالمية في ٢٠٠٥ يمكن إصدار ورقة بيضاء في محاولة لتعريف المعايير المطلوبة لإدارة مجتمع المعلومات.
- ينبغي أن تستعرض الأمم المتحدة أثر حقوق الملكية الفكرية على حقوق الإنسان والفقير.

خطة العمل

ألف - المقدمة

١ - خطة العمل هذه تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة للتقدم في إحراز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيقوم مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بتعاون وتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

٢ - ومجتمع المعلومات مفهوم آخذ في التطور وقد وصل إلى مستويات مختلفة في أنحاء العالم بحسب اختلاف مراحل التنمية. ويؤدي التطور التكنولوجي وغيره من التطورات إلى سرعة تغيير معالم البيئة التي تجري فيها صياغة مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار آخذ في التشكل للنهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتألف من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.

٣ - يضطلع جميع أصحاب المصلحة بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:

(أ) فالحكومات تؤدي دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتحاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

(ب) والتزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنى التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع أيضاً بدور في سياق أوسع للتنمية المستدامة.

(ج) والتزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة لا تقل أهمية في إنشاء مجتمع معلومات منصف وتنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

(د) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

باء - الغايات والأهداف والمقاصد

٤ - تتمثل غايات خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، والتصدي للتحديات الجديدة لمجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسيتعين اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.

٥ - سيتم رسم مقاصد محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه المقاصد بوصفها علامات لقياس التدابير المتخذة ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الشاملة لمجتمع المعلومات.

٦ - استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي تقتضي التعاون الدولي، يمكن استعمال المقاصد الإرشادية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفوذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز غايات خطة العمل التي يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. ويمكن أن تؤخذ هذه المقاصد في الحسبان عند صياغة مقاصد وطنية. بمراعاة الظروف الوطنية المختلفة:

- (أ) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- (ب) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ج) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (د) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (هـ) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- (و) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛
- (ز) تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛
- (ح) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛
- (ط) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛
- (ي) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.
- ٧ - وستولى عناية خاصة، عند تنفيذ هذه الغايات والأهداف والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات ١١-١٦ من إعلان المبادئ.

جيم - خطوط العمل

- جيم ١ - دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
- ٨ - تعتبر المشاركة الفعالة من جانب الحكومات وجميع أصحاب المصلحة أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم.
- (أ) ينبغي أن تشجع جميع البلدان على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام ٢٠٠٥، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.
- (ب) إقامة حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتصميم استراتيجيات إلكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل المآثر/مارسات.
- (ج) عند صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تشمل المبادرات المتخذة مفهوم الاستدامة لتعزيز الفائدة منها. وينبغي للقطاع الخاص أن يشارك في تنفيذ مشاريع محددة لتنمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.

(د) تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام ٢٠٠٥ كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.

(هـ) تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استهلال وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

(و) استكشاف جدوى قيام أصحاب مصلحة متعددين على الصعيد الوطني بإنشاء بوابات إنترنت مستدامة للسكان الأصليين.

(ز) ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥ أن تضع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجيات خاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، ولتكون أداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

(ح) ينبغي للمنظمات الدولية أن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال شيوخ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنيًا ودوليًا) والصناديق الاستثمارية الحكومية (بما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجموعات البرمجيات.

جيم ٢ - البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكين لمجتمع المعلومات

٩ - البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي تُنفذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من أجل توفير التوصيلية المستدامة للمناطق النائية والمهمشة والنفاذ إليها على المستويين الوطني والإقليمي.

(أ) ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.

(ب) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، برسم سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تنفيذها، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع المقاصد الإرشادية.

(د) استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة الكافية لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. دعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل:

١' توسيع النفاذ إلى الموارد المدارية وتنسيق الترددات وتوحيد مقاييس الأنظمة على الصعيد العالمي؛

٢' تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

٣' النهوض بتوفير خدمات ساتلية عالمية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات مثل المناطق النائية وقليلة الكثافة السكانية؛

٤' استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية عالية السرعة.

(هـ) القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين والمجموعات المحرومة والضعيفة الأخرى، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

(و) تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، والأطفال المهمشون خاصة، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

(ز) القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيا معقولة التكلفة وسطوح بنية حاسوبية غير نصبة لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة ومعقولة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.

(ط) التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية، وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية منخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.

(ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.

(ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، وهو ما يسهل تحسين النفاذ. وينبغي أن تكون تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيني التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، موجهة نحو إقامة معلومات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.

(ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيات الجديدة.

جيم ٣ - النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

١٠ - تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.

(أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز معلومات المجال العام بوصفها أداة دولية هامة لتيسير نفاذ الجمهور إلى المعلومات.

(ب) تشجيع الحكومات لكي توفر قدرأً وافياً من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف موارد الاتصال لا سيما الإنترنت، وتشجيعها على وضع تشريعات

بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيات الجديدة.

(ج) تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.

(د) ينبغي للحكومات، ولأصحاب المصلحة الآخرين، إنشاء نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض قابلة للاستدامة تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى مختلف موارد الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بالقدرات الكافية اللازمة لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.

(هـ) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم الحلول التي تلي احتياجاتهم على أفضل وجه.

(و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطاتها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلي.

(ز) تشجيع البحوث بشأن مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة للربط الشبكي، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.

(ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشفات الرقمية المكيّفة لمجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مهيّئة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.

(ط) تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وبتكلفة معقولة، إلى المجالات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية.

(ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بمختلف نماذج وتراخيص البرمجيات وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي تسهم على أفضل نحو في تحقيق الأهداف الإنمائية في إطار الظروف المحلية.

جيم ٤ - بناء القدرات

١١ - ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهري بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، لشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.

(أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.

(ب) وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

(ج) تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.

(د) العمل في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى محو الأمية بين الكبار، على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقة ومبتكرة، وتقاسم الخبرات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

(هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع برامج لبناء القدرات مع التركيز على بناء الكتلة الحرجة من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق مقاصد "التعليم للجميع"، بما في ذلك مقاصد محور الأمية الأساسية.

(ز) العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع فرص التدريب المتساوية في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بغية زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع تبادل أفضل المآثر/مارسات في إدماج منظور المساواة بين الجنسين في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذو مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.

(ط) الشروع في برامج للتعليم والتدريب تستعين قدر الإمكان بشبكات معلومات الجماعات الرحّل التقليدية والسكان الأصليين من أجل إتاحة فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

(ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توفير إمكانية التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.

(ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء الأرشفات وأمناء المكتبات، والعاملين في المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفئات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على

الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، والإمكانيات والتحديات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ل) تطوير التعلم والتدريب عن بُعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً في مختلف مستويات تنمية الموارد البشرية.

(م) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

(ن) البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث فيما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

(س) عندما يجري العمل التطوعي دون تضارب مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية فإنه يمكن أن يمثل عنصراً قيماً في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً مثمراً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تنشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.

(ع) تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعلم الذاتي والتنمية الذاتية.

جيم ٥ - بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢ - الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات.

(أ) تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملائمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.

(ب) ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛

وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام.

(ج) ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بنشاط على تعزيز تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية على الخط وسبل المحافظة عليها.

(د) اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي.

(هـ) تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التوثيق الإلكترونية.

(و) زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات أو وضع خطوط توجيهية فيما يتعلق بالحق في الخصوصية، وفي حماية البيانات وحماية المستهلك.

(ز) تبادل المآذِر/مارسات الجيدة في مجال أمن المعلومات وأمن الشبكات وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.

(ح) دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل مع الحوادث والاستجابة لها وقت وقوعها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات من أجل الاستجابة لهذه الحالات.

(ط) التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.

(ي) تشجيع البلدان المهتمة على المساهمة بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة الجارية بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم ٦ - البيئة التمكينية

١٣ - لتعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لجمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديدة بالثقة وتتصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات ما يلي:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات.

(ب) ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة ومشاركة المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:

١' صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛

٢' تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛

٣' صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.

٤' إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام ٢٠٠٥ للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.

(ج) تدعى الحكومات إلى القيام بما يلي:

١' تسهيل إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبادل الإنترنت؛

٢' إدارة أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) لبلدها أو الإشراف عليها، حسب الاقتضاء؛

٣' تعزيز الوعي بالإنترنت.

(د) تشجيع إقامة مخدّمات رئيسية إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، واستعمال عناوين ميادين مدوّلة من أجل التغلب على العوائق أمام النفاذ.

(هـ) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.

- (و) تشجيع المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.
- (ز) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، لزيادة الشفافية والكفاءة والديمقراطية في الإدارة العامة.
- (ح) وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.
- (ط) ينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية على الخط ووسائل حمايتها.
- (ي) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون المآذار/مارسات المصممة لتسهيل التجارة الإلكترونية مصممة بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بحرية الاختيار بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.
- (ك) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعالة لتسوية المنازعات، وخصوصاً الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.
- (ل) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.
- (م) إدراكاً للإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي مساعدة هذه المشاريع في زيادة قدراتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير حصول هذه المشاريع على رؤوس الأموال اللازمة وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ن) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل معتنقي التجارة الإلكترونية حسب مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
- (س) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيئي لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

- (ع) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تنمية واستعمال المعايير المفتوحة الالتميزية الصالحة للتشغيل البيئي والقائمة على أساس الطلب.
- (ف) يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لصلحياته التعاھدية، بتنسيق نطاقات التردد وتوزيعها، بما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.
- (ص) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية الأخرى لضمان الاستعمال الرشيد والفعال والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية ونفاذ جميع البلدان إليه نفاذاً منصفاً، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم ٧ - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

١٤ - يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية:

١٥ - الحكومة الإلكترونية

(أ) تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.

(ب) استحداث مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.

(ج) دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

١٦ - الأعمال التجارية الإلكترونية

(أ) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

(ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة النفاذ إلى الإنترنت على نطاق واسع.

(ج) ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروات.

١٧ - التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم ٤)

١٨ - الصحة الإلكترونية

(أ) تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.

(ب) تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

(ج) التحذير من الأمراض المُعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.

(د) تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.

(هـ) تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقيرة في الخدمات ومجموعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها ومجتمعها.

(و) دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

١٩ - التوظيف الإلكتروني

(أ) تشجيع صياغة أفضل المآذار/مارسات للعاملين وأرباب العمل الذين يعملون عن بُعد باستخدام الوسائل الإلكترونية، واستناد هذه المآذار/مارسات على المستوى الوطني إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة.

(ب) تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.

(ج) تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.

(د) تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - البيئة الإلكترونية

(أ) تشجيع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.

(ب) تشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.

(ج) إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة.

٢١ - الزراعة الإلكترونية

(أ) ضمان نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة

النفذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدّثة والتفصيلية ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.

(ب) ينبغي أن تسعى الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كمّاً ونوعاً).

٢٢ - العلم الإلكتروني

(أ) تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.

(ب) تشجيع النشر الإلكتروني والتسعين التمايزي ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها على أساس منصف في جميع البلدان.

(ج) تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية.

(د) تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأرصدة الجوية.

(هـ) تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم ٨ - التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

٢٣ - يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وهو في الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التنمية المستدامة.

(أ) وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المعتمدة ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج

المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.

(ب) وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى - الذي يشمل المعارف التقليدية - في مجتمع المعلومات، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة.

(ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.

(د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.

(هـ) قيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

(و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.

(ز) العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، بما في ذلك المحتوى المتاح باللغة الأم للمستعملين، وعلى توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الفنون.

(ح) تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات الاتصالات واستخدام وسائط الإعلام بغية بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين

والجماعات المحرومة والضعيفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحوّل.

(ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمغزولة والجماعات الرحّل.

(ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على إنشاء محتوى بلغتهم الأصلية.

(ل) التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية لتمكينهم من استعمال معارفهم التقليدية في مجتمع المعلومات بفعالية أكبر والاستفادة من هذا الاستعمال.

(م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل المآذار/مارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالتنوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه لتعزيزاً لجهود التكامل.

(ن) القيام، على المستوى الإقليمي، بتقييم إسهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل الثقافيين، وصياغة البرامج ذات الصلة، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم.

(س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعات شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين المدوّلة ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم ٩ - وسائط الإعلام

٢٤ - تؤدي وسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها، بصفتها طرفاً فاعلاً، دوراً أساسياً في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.

- (أ) تشجيع وسائط الإعلام - بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة - على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
- (ب) تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعددتها.
- (ج) اتخاذ تدابير ملائمة - لا تتعارض مع حرية التعبير - لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام.
- (د) تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
- (هـ) تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.
- (و) تقليل اختلالات التوازن الدولية التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في صدد البنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.
- (ز) تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

جيم ١٠ - الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

- ٢٥ - ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (أ) اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.
- (ب) ينبغي لجميع أصحاب المصلحة زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (ج) ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات غير القانونية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكرهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك اشتهاؤ الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والإتجار بالأشخاص واستغلالهم.

(د) دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة الأعمال البحثية بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم ١١ - التعاون الدولي والإقليمي

٢٦ - يتصف التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة بأهمية حيوية لتنفيذ خطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفوذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.

(أ) ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.

(ب) العمل في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعجيل بإقامة المزيد منها، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.

(ج) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، آخذة في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال - جدول أعمال التضامن الرقمي

٢٧ - يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ. والتعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة عنصر حيوي في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحتاج للتغلب على الفجوة الرقمية إلى استخدام المناهج والآليات القائمة بقدر أكبر من الكفاءة وأن نستكشف تماماً المناهج والآليات الجديدة، وذلك من أجل تمويل تطوير البنية التحتية والمعدات وبناء القدرات وتنمية المحتوى، وهي جميعاً عناصر جوهرية للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال ١ - الأولويات والاستراتيجيات

(أ) ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

(ب) ينبغي تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عمليات أكثر فعالية لتقاسم المعلومات والتنسيق فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل المآذار/مارسات والدروس المكتسبة من الخبرة في برامج "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية".

دال ٢ - تعبئة الموارد

(أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المؤاتية لإتاحة المزيد من الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التنمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء موننتيري.

(ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء موننتيري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص ٠,٢٠-٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

(ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها لتخفيض الديون غير المدفوعة، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى المبادرة المتخذة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية.

(د) وإدراكاً لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا نحث أيضاً:

١' البلدان النامية على زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال هئية مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؛

٢' البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية على الاستجابة لاستراتيجيات وأولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن تعمّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالتزامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛

٣' القطاع الخاص على المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا. (هـ) ينبغي لنا في جهودنا لسد الفجوة الرقمية في إطار تعاوننا من أجل التنمية أن نعزز المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف وأن نعزز التعاون في برامج البحث والتطوير وتبادل الخبرات العملية.

(و) مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالاً كاملاً، ينبغي إجراء استعراض دقيق لكفاية هذه الآليات لمواجهة تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستكمال هذا الاستعراض قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وستقوم بهذا الاستعراض قوة عمل تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقدم هذا الاستعراض إلى المرحلة الثانية من هذه القمة للنظر فيه. واستناداً إلى استنتاجات هذا الاستعراض، تجرى دراسة إمكانيات التحسين والتجديد في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي للتضامن الرقمي، وفقاً لما يرد في إعلان المبادئ، وجدوى هذا الصندوق ومدى فعاليته.

(ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هاء - المتابعة والتقييم

٢٨ - متابعة تحقيق الغايات والأهداف والمقاصد الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.

(أ) ينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للظروف الوطنية.

(ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم كما ينبغي متابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بما فيها أهداف إعلان الألفية.

(ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقييماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

(د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

(هـ) إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل المآذار/مارسات وقصص النجاح وذلك في نسق موجز وجذاب ويسهل النفاذ إليه، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، واتباع المعايير المعترف بها دولياً بشأن النفاذ إلى شبكة الويب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى مآذار/مارسة دائمة لتقاسم الخبرات.

(و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلاً بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسقة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

واو - نحو المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

٢٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/١٨٣ ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيرى في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكل بؤرة تركيز لمرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية من القمة في جملة أمور منها:

(أ) صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات عملاً على دعم عملية بناء مجتمع معلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.

(ب) متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال جملة أمور منها الشراكات بين أصحاب المصلحة.

إعلان المبادئ

بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة

ألف - رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

١ - نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ - والتحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتيري، وغير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣ - ونؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والترابط فيما بينها وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات هي كل متكامل يشد بعضه أزر بعض. ونؤكد تصميمنا كذلك على تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما هي في الشؤون الوطنية.

٤ - ونؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها

بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح فرصة المشاركة لكل فرد في كل مكان، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.

٥ - ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بأحكام المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده نمو شخصيته نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد لا يخضع في مآذار/مارسته حقوقه وحرياته لأي قيود إلا ما يقرره القانون لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا تآذر/مارس هذه الحقوق والحرريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.

٦ - وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإننا نحدد تعهدنا بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

٧ - ونقر بأن العلوم لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات، فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.

٨ - ونعترف بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومسايعها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن، ولأول مرة في التاريخ، تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.

٩ - ونذكر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

١٠ - ونذكر أيضاً تمام الإدراك أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات.

ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولزيد من التهميش.

١١ - ونحن ملتزمون بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرك أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الساعين إلى تطبيقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.

١٢ - ونؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي تعميم فكرة المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.

١٣ - ولدى بناء مجتمع المعلومات سوف نخص بالاهتمام الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمخرومون، والأقليات والجماعات الرحّل. وسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.

١٤ - ونحن مصممون تصميماً راسخاً على تمكين الفقراء وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.

١٥ - وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.

١٦ - ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة

للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

١٧ - ونقر بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان - ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع - سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

١٨ - ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين، أو يتناقض معها أو يقيدّها أو يبطلها.

باء - مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

١٩ - لقد عقدنا العزم على السعي من أجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن متفقون على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف؛ ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتعزيز التنوع الثقافي واحترامه؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ وللتصدي للأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونتفق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

١ - دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

٢٠ - تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام ومسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. إن بناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

٢ - البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس ضروري لبناء مجتمع معلومات جامع

٢١ - التوصيلية هي عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع. وتنطوي التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى خدمات الطاقة والبريد، وهو ما ينبغي كفالاته وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.

٢٢ - إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون كافية لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستفيد على نحو أكبر من إمكانات تكنولوجيا النطاق العريض وغيرها من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.

٢٣ - ينبغي وضع وتنفيذ سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات بحيث لا تؤدي فقط إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ويعد إنشاء نقاط في المناطق المحرومة لنفاذ الجمهور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

٣ - النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

٢٤ - إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها هي مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

٢٥ - ومن الممكن تدعيم تبادل المعارف وتعزيزها على الصعيد العالمي لأغراض التنمية بإزالة الحواجز أمام النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

٢٦ - يمثل ثراء المجال العام عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار، وتوفير فرص لمشاريع الأعمال وتقديم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى معلومات المجال العام لدعم مجتمع المعلومات

كما ينبغي حمايتها من سوء الاستغلال. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، تمكيناً للحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

٢٧ - ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات الخاضعة لحقوق الملكية، والمفتوحة المصدر، والمجانية، وذلك لزيادة المنافسة وتمكين المستعملين من النفاذ إليها، وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستعملين من وضع الحلول التي تلي متطلباتهم. وينبغي اعتبار النفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة عنصراً هاماً في مجتمع المعلومات الجامع الحقيقي.

٢٨ - إننا نسعى إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

٤ - بناء القدرات

٢٩ - ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة، والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع هما من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يغطي باهتمام خاص احتياجات الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى متخصصين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

٣٠ - وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والفتيات المحرومة والضعيفة.

٣١ - إن التعليم المستمر وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم إسهاماً جوهرياً في زيادة التأهيل للتوظيف ومساعدة الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر

التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

٣٢ - ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدرسين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٣٣ - ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، تنسم بأهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة في مجتمع المعلومات على الصعيد العالمي. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

٣٤ - إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما طموح البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، إلى التمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والمعرفة التكنولوجية والنفوذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.

٥ - بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٥ - إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والموثوقية وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي لا غنى عنه لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر إشاعة ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تراعى المجالات ذات التوجه الإنمائي لمجتمع المعلومات.

٣٦ - وإذ نعتزف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها. ومع احترام حقوق الإنسان، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

٣٧ - الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللاترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

٦ - البيئة التمكينية

٣٨ - لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية من أدوات الحكم الرشيد.

٣٩ - إن سيادة القانون، واقتراحها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني، أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

٤٠ - إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور تمثل عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين التوصيلية بتكلفة معقولة على الصعيد العالمي أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

٤١ - إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تبرز أهمية تطوير مجتمع المعلومات في تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد

الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. ويسهم التوزيع المنصف للمزايا في استئصال الفقر وفي التنمية الاجتماعية. وربما كان من أفضل السبل تحقيقاً للنفع انتهاج سياسات ترمي إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٢ - وحماية الملكية الفكرية عنصر هام من عناصر تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ كما أن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع من العناصر الهامة لتشجيع الابتكار والإبداع؛ وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف، من خلال التوعية وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.

٤٣ - إن أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع وتطبيق مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. والهدف من المقاييس الدولية هو توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.

٤٥ - ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٤٦ - حبذا لو عملت الدول بقوة، في سياق بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن

أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.

٤٧ - واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرباً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة.

٤٨ - وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

٤٩ - تنطوي إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء، وينبغي أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في هذا الصدد أن:

(أ) السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تُعتبر حقاً سيادياً للدول، إذ تملك حقوقاً ومسؤوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

(ب) القطاع الخاص ظل يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في المجالين التقني والاقتصادي، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(ج) المجتمع المدني قام أيضاً بدور هام في المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على صعيد المجتمع المحلي وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

(د) المنظمات الدولية الحكومية قامت بدور في تيسير تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور؛

(هـ) المنظمات الدولية قامت أيضاً بدور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بهذا الدور.

٥٠ - ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل

الدولية الحكومية والدولية، لكي يقوم الفريق بدراسة إدارة الإنترنت وتقديم اقتراحات بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع، بحلول عام ٢٠٠٥.

٧ - تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة

٥١ - ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث، والثقافة، واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفوذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون ملائمة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

٨ - التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

٥٢ - التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

٥٣ - ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة والنفوذ إليها، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية

الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية.

٥٤ - إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

٩ - وسائط الإعلام

٥٥ - نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة. وندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. وينبغي تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة الحد من احتلال التوازن في وسائط الإعلام على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية.

١٠ - الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

٥٦ - ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

٥٧ - وإننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرمي العدالة وكرامة الإنسان وقيمه. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

٥٨ - ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين تمثيلاً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

٥٩ - ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقرره القوانين، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال التي تحركها دوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاة الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والإتجار بالأشخاص واستغلالهم.

١١ - التعاون الدولي والإقليمي

٦٠ - إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات هو في جوهره عالمي الطابع، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٦١ - ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نلتزم مناهج وآليات دولية محددة ونطبقها بفاعلية، بما في ذلك المعونات المالية والتقنية. ولذا، ومع تقديرنا لما يجري من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام "بجدول أعمال التضامن الرقمي" الوارد في خطة العمل. ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو الاستمرار في عبور الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية. ونقر الرغبة التي أبدتها بعض المشاركين في إنشاء صندوق طوعي دولي هو "صندوق التضامن الرقمي"، ورغبة بعض المشاركين الآخرين في إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته.

٦٢ - إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي موازنة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا موازنة متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب بالمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشجع المجتمع الدولي على دعم التدابير المتصلة بها.

٦٣ - ونعلن عن تصميمنا على مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

٦٤ - إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أي المساعدة على عبور الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، وتطوير المقاييس ونشر المعلومات - ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم - نحو مجتمع معلومات للجميع يركز على تقاسم المعرفة

٦٥ - إننا نلتزم بتعزيز التعاون لتحري مواقف مشتركة حيال التحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يركز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

٦٦ - ونلتزم كذلك بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في عبور الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

٦٧ - ويحدونا الاعتقاد الراسخ بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.